الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة أحمد دراية- أدرار
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

University Ahmed Draia of Adrar
Faculty of Economic, Commercial and
Management Sciences
Department of Economic Sciences

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة : العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

الإستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2020)

إعداد الطلبة:

كادي فاطنة

طالبي الزهرة

إشراف الأستاذ:

بن العارية أحمد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بلوافي محمد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
بن العارية أحمد	أستاذ محاضر "ب"	مشرفا ومقررا
العشي واليد	أستاذ محاضر "ب"	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة احمد دراية- ادرار
المكتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

جامعة أحمد دراية - أدرار

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الأستاذ(ة): بن العارية أحمد

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـــ : الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية 1987-2020

من إنجاز :

الطالب(ة) طالبي الزهرة
الطالب(ة) كادي فاطنة

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/05/31

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها. وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

امضاء المشرف:

ادرار في :2022/06/01

مساعد رئيس القسم:
أ. صديقي عبد الكريم
مساعد رئيس قسم العلوم الاقتصادية
مكلف بالتدريس والتعليم في التدرج

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الأخرة إلا بعفوك ..ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة..ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من احمل اسمه بكل إفتخار أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد

*أبي العزيز*أطال الله في عمره.

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

*أمي الحبيب *أطال الله في عمرها.

إلى من هم أقرب إلي من شاركني حضن الأم وبهم استمد عزتي وإصراري أخواتي (أسماء، رحاب، محمد الميلود، حسين، زهير، إلياس، أسامة) حفظهم الله ورعاهم.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة (ألاء، آمنة، عبد المجيب، سليمان، سناء، عفيفة) كما لا أنسى الأخت و الصديقة والقريبة مني خالتي *خديجة* إلى أختي التي لم تلدها أمي إلى من تحلو بالإخاء وتميز بالوفاء والعطاء خالتي*الزهرة*

إلى جدي وجدتي أطال الله في عمرهما وإلى كل من يحمل لقب طالبي عبد الواحد إلى عماتي وأبنائهم كبير وصغير وإلى كل أخوالي وخالتي وأبنائهم كبيرا وصغيرا. وإلى كل أعمامي وعماتي وأبنائهم كبيرا وصغيرا.

إلي أعز وأغلى شريك في الحياة الأن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضئ ألا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة على الذين أحببتهم وأحبوني أصدقائي(مبروكة، صفية، فاطمة، حليمة، نور الهدى، بشرى، فاطمة الزهراء) إلى من تقسمت معي هذا العمل المتواضع*فاطنة*...

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات العلم، إلى من صاغو لنا علمهم حروفا وفكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح، إلى الأساتذة الكرام وأخص بالذكري الأستاذ "بن العارية أحمد" الذي تكرم علينا بإشرافه على هذا العمل المتواضع ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته لنا.

إلى كل من إتسعهم قلبي ولم تسعهم ورقتي.

الزهرة

الإهداء

قال تعالى ﴿قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون﴾

بسم الله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم.

باسم كل عام جليل باسم كل شيء جميل باسم كل عمل نبيل، بعد العديد من السنين، بعد جهد ومثابرة وعمل متين وبمساعدة القريبين والبعيدين وصلت بعون الله لأقطف ثمرة جهدي والتي لا يسعني إلا أن اهديها:

إلى سيد الخلق....سيد الثقلين ...أشرف المرسلين.....حبيبي و قرة عيني..نبينا و سيدنا.محمد صلى الله عليه و سلم و على صحبه و سلم أجمعين

إلى من يحمل صدارة إهدائي وطني الغالي الجزائر

إلى من قال فيهم الله عزا وجل:"وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل أرحمهما كما ربياني صغيرا".الإسراء :الآية:24

و قال فيهما رسول الله صلى الله عليه وسلم:"رضا الله في رضاهما وسخط الله في سخطهما" – نسأل الله رضاهما.

إلى منبع الحب والحنان إلى التي بالحب سقتني وبالطيبة غمرتني إلى التي تألمت لآلامي

وسهرة الليالي إلى حبيبة قلبي ست الحبايب

إلى التي جعلت الجنة تحت قدميها أمي ...ثم أمي ...ثم أمي الحنونة "

حفظها الله وبارك في عمرها

إلى منبع صدري وضياء دربي، إلى الذي رباني فأحسن تربيتي، علمني قيمة الحياة وفوق كل هذا وذاك قيمة نفسي "أبي الغالي حفظه الله وبارك في عمره".

إلى من علموني كيف اشق طريقي دون تردي وشاركوني رحم الأمومة كذالك وسكن حبهم فؤادي إخوتي حليمة وزوجها وأبنائها، وأخي لمين رحمه الله وأبنائه "أماني وإدريس"وزجته نوال،وأختي فتيحة وزوجوها وأبنائها،وأختي حدة وزوجه وأبنائها، وأختي عائدة وكريمة وبشرى وأخي مختار

حفظهم الله ورعاهم

إلى أساتذتي وكل من كان له الفضل في مساعدتي وتوجيهي وأخص بذكر أستاذي المشرف "بن العارية أحمد"

الى من يجري في عروقي حبهم و ينبض قلبي بحبهم:جدتي لأبي،وكل اعمامي وعماتي وابنائهم "اخص بذكر فاطمة ،فيروز،هدى،فاطمة السعدياء"،وإلى اخوالي وابنائهم"اخص بذكر رابحة،ونفيسة"وإلى كل خالتي وابنائهم كل باسميه.

إلى من ساندني وشجعني على تجاوز الصعاب وأعانني بدعاء زوجي المستقبلي.

إلى كل من جمعتني بهم الأخوة وعشت معهم أجمل اللحظات في الجامعة ب أدرار دون استثناء "خديجة،مسعودة، أمال، أم الخير،نصيرة، إيمان،فريحة،زهراء، أسماء ، صفية، مبروكة،عائشة،حليمة،جمعة، مريم،نسرين،وردة،نورة،عبلة"

إلى من اجتازت معي سعي هذا النهر رغم مشقاته ومتاعبه وشاركتني عناء هذا العمل أختي وصديقتي "الزهراء"

إلى كل الطلبة قسم العلوم الاقتصادية دفعة2022/2021

إلى من حملتهم ذاكرتي ولم تحملهم مذكرتي، إلى كل من يعرفني من قريب أو من بعيد وحفر لي مكانا في قلبه وأسمى في ذاكرته

إلى كل عزيز لم يذكر اسمه من خلال هذا الإهداء ، فاسمه منقوش في القلب لا يحتاج إلى النقش بقلم قد يزول حبره بطول الوقت.

فاطنة

شكر و عرفان

قال الله تعالى:

﴿وإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ ﴾

وقوله صلى الله عليه وسلم: ﴿ من لم يشكر الناس لم يشكر الله﴾

الحمد والشكر لله ذي الجلال عجزت عن إدراك كنهه عقول العارفين والكمال الذي قصرت عن إحصاء ثنائه السنة الواصفين والقدر التي وجلت من رهبتها قلوب الخائفين والعظمة التي عنت لعزتها وجوه الطائعين والعلم الذي لم يدركه أحد من العالمين، وأرسل الرسل مبشرين ومنذرين رحمة للعالمين، وختمهم بنبينا محمد صاحب الكتاب الأتقى والقلب الأتقى عليه أزكى الصلاة والتسليم، وصل اللهم على نبي المرسلين وعلى آله وأصحابه أجمعين، وعلى من والاه يوم الدين.

يسرني بعد حمد الله غز وجل علة نعمه وفضله أن أتقدم بجزيل الشكر ووافر الإمتنان إلى الأستاذ "بن العارية أحمد" المشرف على مذكرة تخرجنا. وشكري الخالص إلى الأساتذة الدكتور لحسين عبد القادر و مومن عبد الكريم رئيس قسم العلوم الإقتصادية.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر ومعاني التقدير إلى مدير الملحقة الجامعية حفظه الله وأدامه داخرا للعلم والجامعة، وإلى كل من كانت له بصمة في إنجاز هذا العمل من نصيحة أو معلومة.

وقبل أن نمضي نتقدم بأسمى آيات الشكر و الإمتنان والتقدير والمحبة إلى الذين مهدو لنا طريق العلم والمعرفة إلى كل المعلمين والأساتذة الذين تعلمنا على يدهم.

إلى جميع الأساتذة بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أدرار بصفة عامة.

و نتقدم بخالص الشكر إلى كل من بذل معنا جهدا ووفر لنا وقتا ونصح لنا قولا، نسأل الله أن يجزيهم عنا خير الجزاء.

كمالا يفوتنا شكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم لمناقشة هذا البحث.

فاطنة الزهرة

فهرس

المحتويات

البيان	الصفحة
الإهداء	
كلمة شكر وتقدير	
الفهرس	
قائمة الجداول والإشكال	
قائمة الرموز والمختصرات	
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: الإطار النظري الإستثمار في رأس المال البشري والنمو الإقتصادي	6
تمهيد	7
المبحث الأول: الإطار النظري النمو الإقتصادي	8
المطلب الأول:مفهوم النمو الإقتصادي والتنمية الاقتصادية	8
المطلب الثاني: نظريات النمو الإقتصادي	9
المبحث الثاني: الإستثمار في رأس المال البشري	14
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار في رأس المال البشري.	14
المطلب الثاني: نظريات الإستثمار في رأس المال البشري.	15
المطلب الثالث: العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والنمو الإقتصادي.	16
المبحث الثالث: الدراسات السابقة.	20
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.	20
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.	22
المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة وإبراز الفجوة العلمية.	23
خلاصة الفصل الأول	25
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	26
تمهيد	27
المبحث الأول: أدوات الدراسة.	28
المطلب الأول: مفهوم منهجية الإنحدار الذاتي للفجوة الموزعة ARDL	28

فهرس المحتويات

المطلب الثاني: شروط تطبيق نموذج ARDL	29
المطلب الثالث: خطوات تطبيق نموذج ARDL	30
المبحث الثاني: الطريقة والأدوات والمنهج المتبع.	32
المطلب الأول: متغيرات الدراسة.	32
المطلب الثاني: نتائج الدراسة	40
المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج.	43
خلاصة الفصل الثاني	45
خاتمة	46
قائمة المصادر والمراجع	49
الملخص	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2020)	32
2	إجمالي تكوين رأس المال البشري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2020)	34
3	الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي خلال الفترة (1987 – 2020)	36–35
4	الإلتحاق بالتعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2020)	37
5	إجمالي القوى العاملة في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2020)	38
6	نتائج إختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج	40
7	نتائج إختبار الحدود	41
8	نتائج تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل	42

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2020)	33
2	إجمالي تكوين رأس المال البشري في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2020)	35
3	الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي خلال الفترة (1987 – 2020)	36
4	الإلتحاق بالتعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2020)	37
5	إجمالي القوى العاملة في الجزائر خلال الفترة (1987 – 2020)	39
6	النموذج الأمثل الذي تم إختياره لتقدير النموذج	42

قائمة المختصرات

الإختصار	الدلالة باللغة الأجنبية	الدلالة باللغة العربية
ARDL	Autoregressive Distributed Lag	الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة
ECM	Error Correction Model	نموذج تصحيح الخطأ
ADF	Augmented Dickey Fuller	إختبار ديكي فولار الموسع
PP	Philip-Piron	اختبار فيليب بيرون
OLS	Ordinary Laest Square	المربعات الصغرى الإعتيادية
CUSUM	Cumulative Sum	إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة
CUSUMSQ	Cumulative Sum Squared	إختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

مقدمة

مقدمة:

لقد إزداد الإهتمام بظاهرة النمو الإقتصادي من قبل مختلف الدول وخاصة الدول النامية التي نالت إستقلالها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، فحظيت بذلك هذه الظاهرة بإهتمام الكثير من الإقتصاديين وهو ما نتج عنه العديد من نظريات النمو الإقتصادي، والتي حاولت إعطاء تفسير لهذه الظاهرة الإقتصادية وكل هذا الإهتمام ما كان لولا الدور المهم الذي تلعبه في تحقيق التنمية الإقتصادية.

حيث أن النمو الإقتصادي من الأولويات التي تسعى إليها كافة الدول لما في تلك من إنعكاسات على المجتمع بكل عام من إرتفاع المستوى المعيشي وتحقيق الرفاهية، وقد أثبتت الدراسات والأبحاث أنه لكي تحقق أي دولة نموا إقتصاديا، فإنه لابد لها من الإستثمار في كافة مواردها الإقتصادية المتاحة سواء كانت مادية أو بشرية، وأن الإستثمار في إحداهما فقط لم يعد كافيا لتحقيق أهدافها.

كما يعد الإستثمار في رأس المال البشري موضوع قديم متجدد في مجال إدارة الموارد البشرية ومدخل قوي ورئيسي لتحسين الأداء التنظيمي، على إعتبار أنه إستثمارا منشودا بالنسبة للدول النامية، وذلك لحاجتها الملحة لتوفير الأعداد الكافية للقوى البشرية المؤهلة التي تعمل في شتى المجالات الإقتصادية والإجتماعية، حيث أنه من أهم العوامل التي تأثر على النمو الإقتصادي في الإقتصاد القومي.

بالإضافة إلى أنه من أهم الإستثمارات التي تؤدي دورا رئيسيا في تحقيق النمو والتنمية الإقتصادية، نظرا لدور التعليم الفعال في زيادة إنتاجية وكفاءة القوى العاملة عن طريق تنمية المخزون المعرفي للطاقة المتجددة.

تسعى الجزائر كبقية الدول النامية للوصول إلى معدلات مرتفعة من النمو الإقتصادي وهذا بتوفير كافة الإمكانات اللازمة من أجل تدعيم مصادر نموها، حيث بدأت تولي اهتماما بجانب التنمية البشرية والبحث والتطوير.

1/إشكالية الدراسة:

نظرا لأهمية الإستثمار في رأس المال البشري وعلاقته بالنمو الإقتصادي تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1987 ـ 2020)؟

2/ الأسئلة الفرعية:

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية ارتأينا تجزئتها إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- هل يؤثر التعليم من خلال الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي على الناتج المحلي الإجمالي ؟
- هل يؤثر التعليم من خلال الإلتحاق بالتعليم العالي على الناتج المحلي الإجمالي؟
- هل يؤثر رأس المال البشري من خلال الإستثمار في اليد العاملة على النمو الإقتصادي في الجزائر؟

3/ فرضيات الدراسة:

من أجل معالجة الأسئلة الفرعية للبحث يجدر بنا صياغة بعض الفرضيات الأساسية لموضوع البحث لتكون منطلقا لدراستنا ويمكن أن نوجزها على النحو التالي:

- يؤثر التعليم على الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا من خلال الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي.
- يؤثر التعليم على الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا من خلال الإلتحاق بالتعليم العالي.
- يؤثر رأس المال البشري من خلال الإستثمار في اليد العاملة على النمو الإقتصادي في الجزائر.

4/ أهمية الدراسة:

- تتمثل أهمية الدراسة في قياس مدى مساهمة الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي للجزائر خلال الفترة (1987 ـ 2020)، وهذا من خلال إبراز أهمية التعليم كنظام يساعد في تكوين أفراد المجتمع وآلية إكتساب المعارف، حيث ينتج عن توظيف وإستغلال الفعال للمعارف والمهارات في العملية الإنتاجية الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي.
- كما تظهر أهمية الدراسة لارتباطها بأحد المواضيع الحديثة المرتبطة بالنمو الإقتصادي، حيث تبحث الدول عن تعزيز البدائل المؤثرة في درجة تحقيقها لمعدلات جيدة للنمو الإقتصادي خاصة وأن بعض الدول الريعية مثل الجزائر لازالت لا تستغل بشكل جيد تلك العوائد في تعزيز وترقية رأسمالها البشري.

5/ أهداف الدراسة:

تهدف دراسة موضوع الإستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الإقتصادي الجزائري إلى ما يلي:

- تحديد طبيعة العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والنمو الإقتصادي.
- معرفة مختلف النظريات التي تتعلق بالنمو الإقتصادي والإستثمار في رأس المال البشري.
- تحديد أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في الجزائر بإستخدام نموذج (ARDL).
- علاقة الإستثمار في رأس المال البشري بتحسين تنافسية المؤسسات.
- وضع التوصيات المتعلقة بالبحث.
- محاولة قياس أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1987 ـ 2020).
- التعرف على واقع كل من الإستثمار في رأس المال البشري والنمو الإقتصادي في الجزائر.

6/ دوافع إختيار الموضوع:

من الدوافع التي دفعتنا لإختيار لموضوع وهي:

- الرغبة في إكتساب المعرفة الشاملة حول الموضوع.
- كون الموضوع له علاقة بالتخصص.
- المساهمة في إثراء المكتبة بمثل هذه المواضيع النوعية.
- محاولة معرفة درجة إهتمام الجزائر بهذا الجانب وتطويره.

7/ حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: تم إعتماد فترة الدراسة لتبدأ من سنة 1987 إلى غاية سنة 2020 على أساس توفر المعطيات المتعلقة بالمتغيرات خلال هذه الفترة.

الحدود المكانية: إقتصرت الدراسة من ناحية الإطار الجغرافي على دولة الجزائر.

الحدود الموضوعية: تتعلق الحدود المرتبطة بموضوع البحث بتلك المتعلقة بالنموذج المتعمد والمؤشرات التي تم إختيارها لتمثل متغيري الدراسة، حيث تم الإعتماد على إجمالي تكوين رأس المال البشري وكذا الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي و التعليم العالي بالإضافة إلى إجمالي القوى العاملة ليمثلون الإستثمار في رأس المال البشري ودراسة تأثيره على النمو الإقتصادي بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوة الموزعة ARDL الذي وجد مناسبا لدراسة العلاقة بين هذه المتغيرات.

8/ منهجية الدراسة:

من أجل الإحاطة والإلمام بمختلف الجوانب التي ترتبط بموضوع هذا البحث، سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي القياسي فالمنهج الوصفي يظهر جليا خلال التطرق للمفاهيم المتعلقة بالإستثمار في رأس المال البشري والنمو الإقتصادي وأهم النظريات الإستثمار في رأس المال البشري ونظريات النمو الإقتصادي. ويظهر إستعمالنا للمنهج التحليلي في إستعمالنا لأدوات القياس الإقتصادي لشرح وتحليل العلاقة بين المتغيرات. كما سيتم إستخدام المنهج القياسي لدراسة أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي ويتم هذا من خلال تطبيق النماذج القياسية وباستعمال برنامج Excel وبرنامج Eviews.

9/ صعوبات الدراسة:

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة صعوبات، ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لهذا البحث فلم يقدم لنا هذا البحث على طبق من ذهب فقد واجهنا عدة صعوبات في طريقنا لإنجازه، ولعل أهمها:

- نقص الخبرة المكتسبة من المناهج الدراسية.
- صعوبة تحديد المتغيرات والعلاقات الإقتصادية التي تربطها بالنمو الإقتصادي من جهة، والإستثمار في رأس المال البشري من جهة أخرى.
- عدم القدرة على تنويع المراجع في بعض المباحث والمطالب.
- صعوبة إيجاد الإحصائيات المتعلقة يالإستثمار في رأس المال البشري في الجزائر.

10/ تقسيمات البحث:

لغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على إشكاليتها، تم تقسيمها إلى فصلين بهدف الإلمام بالموضوع من جهة ومراعاة تسلسل الأفكار من جهة أخرى، معتمدين على الخطة التالية:

الفصل الأول:

وهو فصل نظري موسوم بعنوان " الإطار النظري لرأس المال البشري والنمو الإقتصادي"، وتضمن ثلاثة مباحث، حيث تطرقنا فيهم إلى المفاهيم المتعلقة بالنمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية والإستثمار في الرأس المال البشري ، بالإضافة إلى نظريات النمو الإقتصادي ونظريات الإستثمار في رأس المال البشري وفي الأخير نستعرض بعض الدراسات السابقة في هذا المجال.

الفصل الثاني:

فصل تطبيقي يعتبر جوهر هذه الدراسة موسوم بعنوان " الدراسة التطبيقية "وتضمن مبحثين، حيث تطرقنا فيهما إلى مفهوم منهجية الإنحدار الذاتي للفجوة الموزعة ARDL وشروط وخطوات تطبيق نموذج ARDL بالإضافة إلى متغيرات ونتائج الدراسة وفي الأخير نستعرض تحليل وتفسير النتائج.

الفصل الأول:

الإطار النظري

الإستثمار في رأس المال البشري والنمو الإقتصادي

تمهيد:

يعد الإستثمار في رأس المال البشري في مقدمة القضايا التي تعتني بها المجتمعات، على إختلاف أنظمتها ومستويات نموها حيث أن العنصر البشري ليس فقط هو أحد عناصر الإنتاج ومحددات الإنتاجية، بل هو المحرك الرئيسي لعجلة النمو الإقتصادي وذلك من خلال العقول النيرة والعمالة المدربة التي تراكمت عبر الزمن لذلك فإنه من الضروري تنمية المورد البشرية من خلال الإنفاق عليها حتى تساهم في رفع معدل النمو الإقتصادي الذي يقصد به أنه عبارة عن معدل زيادة الدخل أو الإنتاج الحقيقي في دولة ما خلال مدة زمنية معينة.

وعلى ضوء ما تقدم، سنحاول من خلال هذا الفصل التعرض للمفاهيم النظرية للنمو الإقتصادي والإستثمار في رأس المال البشري، ومن ثم عرض بعض النظريات للنمو الإقتصادي ثم توضيح العلاقة بين النمو الإقتصادي والإستثمار في رأس المال البشري، وسوف نتناول في هذا الفصل ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الإقتصادي.
- المبحث الثاني: الإستثمار في رأس المال البشري.
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: النمو الإقتصادي ونظرياته.

لقد إهتم الكثير من الإقتصاديين والسياسيين من كل الدول غنية كانت أم فقيرة بظاهرة النمو الإقتصادي، حتى أصبح ينظر إليه على أنه معيار لتقييم التنمية الإقتصادية في الدول النامية. لذا سنقوم من خلال هذا المبحث بمحاولة توضيح هذه الظاهرة وذلك من خلال التطرق لمفاهيم النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية بالإضافة لتناول مختلف النظريات المفسرة له عبر الفكر الإقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية.

أولا: مفهوم النمو الإقتصادي.

- ✓ يعرف Jacques Lecaillon النمو الإقتصادي على أنه مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي في المدى الطويل، وبذلك فإن النمو الإقتصادي يختلف عن مفهوم التوسع الإقتصادي والذي يعني الزيادة الظرفية في الإنتاج.[1]
- ✓ يعرف جون ريفوار أن النمو الإقتصادي هو التحول التدريجي للإقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج والرفاهية، بحيث الوضع الذي يصل إليه الإقتصاد هو في إتجاه واحد وهو الزيادة في الرفاهية الإقتصادية.[2]
- ✓ وعرفه سيمون كوزنتس أنه زيادة طويلة المدى في طاقة الإقتصاد الوطني وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة. وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على التكنولوجيا المتجددة وعلى التعديلات الهيكلية والسلوكية والإيديولوجية التي تتطلبها عملية النمو هذه.[3]

من خلال هذه التعريفات يمكن تقديم تعريف شامل للنمو الإقتصادي والمتمثل في الزيادة المستمرة لكمية السلع و الخدمات التي ينتجها الإقتصاد من أجل تحقيق الرفاهية لدى أفراد المجتمع، وهذا يعني أن حدوث النمو الإقتصادي يتطلب تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية (قيمة إسمية)، أن تكون الزيادة على المدى الطويل.

ثانيا: مفهوم التنمية الإقتصادية.

تتعدد تعريفات التنمية الإقتصادية بتعدد المدارس والإتجاهات والأيديولوجيات التي ينتمي لها من يتصدى للتعريف:

---

[1]- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2012، ص 150.

[2]– عبد الحفيظ عيسى، مساهمة القطاع الخاص في النمو الإقتصادي– دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمان، الجزائر، 2015، ص 03.

[3]– رواء زكي الطويل، محاضرات في الإقتصاد السياسي، نشر AL Manhal، 01/01/2010، ص 99.

- ✓ يرى مدحت العقاد أن التنمية الإقتصادية هي العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في إستغلال مواردها الإقتصادية لتحقيق بمقتضاها زيادة في دخلها الوطني الحقيقي، وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه.[1]
- ✓ ويعرف رمزي إبراهيم سلامة أن التنمية الإقتصادية هي عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغيرات جذرية في الهياكل الإجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب، مع زيادة معدلات النمو الإقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني، وإستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما.[2]
- ✓ كما عرفتها الأمم المتحدة بأنها مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية ومن ثم المساهمة في تقدم الدولة.[3]

من خلال التعريفات السابقة: التنمية الإقتصادية هي "العملية التي يتم من خلالها تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وتحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء".

المطلب الثاني: نظريات النمو الإقتصادي.

إن لنظرية النمو الإقتصادي تاريخ طويل يمتد من إهتمامات كل من "آدم سميث" و "ريكاردو" و "مالتوس" وغيرهم من المفكرين الكلاسيك، حيث كان توزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل عندهم، ولقد بني التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الإستخدام التام للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط، ولقد اتجه هذا الفكر إلى البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي، وفيما يلي يمكن عرض أهم النظريات المفسرة للنمو والتي تعود لرواد هذا الفكر.

أولا ـ نظرية آدم سميث:

تمثل كتابات "سميث" بداية التفكير الإقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الإقتصادي بصورة خاصة، ولقد أعتبر"سميث" أن العمل هو مصدر ثروة الأمم حيث أن تقسيم العمل هو وسيلة

[1]- علي حاتم القريشي، إقتصاديات التنمية، دار الكتب والوثائق، الطبعة الأولى، بغداد، 2017، ص 49.

[2]- علي حاتم القريشي، المرجع السابق، ص 49.

[3]- سهيل حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 22-23.

لزيادة إنتاجية العمل ومن ثم زيادة ثروة الأمم، أي أن "سميث" إهتم بتحديد العوامل التي تحقق النمو واعتبر أن تقسيم العمل يعد أهمها لما له من دور في زيادة إنتاجية العمل الناتجة عن زيادة مهارات العمال المتخصصين وزيادة الابتكارات الناتجة عن التخصص بالإضافة إلى تناقص المدة الزمنية اللازمة للعملية الإنتاجية، كل هذا يسهم في خفض تكاليف الإنتاج وزيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم تسهيل مهمة تراكم رأس المال، ولقد كان "سميث" يؤكد على أن نمو الناتج ومستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار الذي يعد القوة الدافعة لتراكم رأس المال، وأن الإستثمار بدوره يعتمد على الإدخار الذي ينجم على الأرباح المتولدة عنت النشاط الزراعي والصناعي المعتمد على تخصص العمل[1] ، كما أن "سميث" كان يرى أن إنتاجية العمل تزداد و تتنامى مع إتساع حجم السوق، حيث كلما زاد إتساع هذه السوق كان بالإمكان تقسيم المهام بطريقة أدق مما يرفع في إنتاجية العمل، ويؤمن إرتفاع إنتاجية العامل الوفرة في السوق مما ينشط الطلب وهذا يعني زيادة حجم السوق ومن ثم إيجاد إمكانيات جديدة للتقسيم وهكذا تستمر العملية، بالإضافة إلى ذلك تفتح التجارة الحرة المجال على أسواق عالمية مما يسمح بزيادة تخصص المهام بأكثر دقة.[2]

ولقد كان "سميث" يعتبر أن زيادة العوائد تسود معظم النشاطات الصناعية بينما أن إنخفاض العوائد يخص مختلف النشاطات المعتمدة على الأرض مثل المناجم والزراعة، ذلك لكونه كان يعتبر الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج ومن هذا المنطق كان يعتقد أن التنمية الإقتصادية إذا إنطلقت تكون تدريجية وتراكمية، ولكنه تصور تدهور الرأسمالية بسبب فناء الموارد ومن ثم إنخفاض تكوين رأس المال فالتصنيع وينتهي تقدم المجتمعات، وبهذا كان يعتمد سميث أن هناك حدود للتنمية والركود الإقتصادي أمر حتمي.[3]

ثانيا ـ نظرية ريكاردو:

يعتبر صاحب هذه النظرية " دافيد ريكاردو" أن الأرض هي أساس أي نمو إقتصادي حيث كان يرى أن الزراعة هي أهم القطاعات الإقتصادية لأنها تسهم في توفير الغذاء للسكان، غير أنه كان يرى أنه كلما إزداد عدد العمال في قطعة من الأرض إزداد إنتاجها ولكن بمعدل زيادة متناقص، وهو ما سماه بقانون تناقص الغلة، ولم يعطي "ريكاردو" للتقدم التكنولوجي دور يذكر للتقليل من هذا

---

[1]- مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2007، ص 56.

[2]– فريديريك م شرر، تعريب على أبو عمشة، نظرة جديدة للنمو الإقتصادي وتأثره بالإبتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، السعودية، 2002، ص 19.

[3]– مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية، المرجع السابق، ص 57.

التناقص في معدلات الزيادة ولهذا فقد تنبأ بأن إقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي إلى حالة الركود والثبات بسبب تناقص العوائد في الزراعة.[1]

ولقد حلل "ريكاردو" عملية النمو الإقتصادي من خلال تقسيمه المجتمع إلى ثلاث طبقات هم الرأسماليون والعمال والإقطاعيون، حيث أن الرأسماليين الذين يتحصلون على الأرباح هم الذين يلعبون الدور الأساسي في الإقتصاد الوطني وفي النمو الإقتصادي بصفة عامة؛ وذلك من جهة لبحثهم المستمر عن أحسن الطرق الإنتاجية التي تعمل على تحقيق أعظم ربح ممكن، ومن جهة ثانية لسبب إعادة إستثمارهم لهذه الأرباح في مشاريعهم القديمة أو بناء مشاريع جديدة وهو ما يؤدي في النهاية إلى توسيع تراكم رأس المال، في حيث أن العمال مهمين أيضا للعملية الإنتاجية لمساهمتهم فيهل مقابل تلقيهم للأجور إلا أنهم يعتبرون أقل أهمية من الرأسماليين على إعتبار أن الرأسمالي هو من يوفر الآلات والعتاد وكل ما يحتاجه العمال للقيام بعملية الإنتاج، أما الإقطاعي فهو مالك الأرض.[2]

وهو بدوره مهم لأنه يقدم الأرض للرأسمالي وهي العنصر الأساسي للعمل الزراعي ويتحصل مقابل ذلك على ريوع. أما عن التجارة الدولية وحسب "ريكاردو" فهي مهمة جدا في المجال الإقتصادي خاصة عند التقسيم الدولي للعمل وذلك بتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات نسبة أقل، بالإضافة إلى أنه المهم أيضا عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي عن طريق فرض الضرائب لأن ذلك سيحد من الرغبة الإستثمارية للرأسماليين وهو ما من شأنه كبح عملية التنمية.[3]

ثالثا ـ نظرية روبرت مالتوس:

إن أفكار "مالتوس" ركزت على جانبين هما نظريته في السكان ونظريته في الطلب، حيث حسب هذه الأخيرة فإن "مالتوس" يعد الإقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب الفعال في تحديد حجم الإنتاج عكس الأخرين والذين يرون إستنادا إلى قانون (ساي) أن العرض هو الذي ينشأ الطلب، ويرى "مالتوس"أنه على الطلب الفعال أن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية ومن ثم الإستمرار في النمو، وركز بذلك على إدخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين المخطط الرأسماليين والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع وهو بدوره ما يعيق التنمية [4]، أما بخصوص نظريته في السكان فقد رأى "مالتوس" أنه بتوفر التغذية المناسبة سيزداد عدد السكان وفق معدل هندسي تقريبا حيث يتضاعف عددهم مع مرور السنوات

---

[1]-- مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص ص 57-58.

[2]-- الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018،ص 51.

[3]- الوليد قسوم ميساوي، المرجع السابق، ص 51.

[4]- مدحت القريشي،، التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص ص 59-60.

وحسب فهمه لقانون تناقص العوائد الحدية اعتقد أنه من الممكن أن يتعدى النمو السكاني قدرة الأرض على توفير الغذاء، ومع تزايد السكان سيزداد أيضا عدد العمال المستخدمين في الزراعة وسيستمر هذا التزايد حتى يبلغ عدد العمال إلى مستوى معين أين يتراجع معه الإنتاج الحدي للعامل وبالتالي إنخفاض أجره الحقيقي إلى المستوى الضروري لبقاء أسرته وتكاثرها وهو ما سماه بأجر الكفاف،[1]

وللتخلص من هذا العائق فقد نادى "مالتوس" بلزوم زيادة وتوسيع الأرض الزراعة أو زيادة رأس المال، حيث أن زيادة الأرض المزروعة من شأنه رفع الإنتاج الحدي للإنتاج الحدي للعمال من جديد ونفس الشيء بالنسبة لزيادة رأس المال فإنه يزيد من الإنتاج الحدي للعمال وذلك لكون زيادة رأس المال تزيد من المجهود الذي يبذله العمال الزراعيون ولكن "مالتوس" حذر أنه على المدى الطويل سيؤدي ضغط السكان على الأرض ورأس المال إلى العودة بالأجور الحقيقية إلى مستوى تناقص الغلة شأنها شأن رأس المال المستثمر الذي من المحتمل أن ينطبق عليه هو الآخر قانون العوائد الحدية المتناقصة، أي أن "مالتوس" بهذا يؤكد أن نمو السكان سيحبط لا محالة مساعي النمو.[2]

رابعا ـ نظرية شومبتر:

لقد اعتبر "شومبتر" أن التنظيم هو مفتاح عملية التنمية الاقتصادية حيث يقوم المنظم بإدخال الابتكارات في العملية الإنتاجية، وتأخذ هذه الابتكارات عدة صور مثل تقديم طرق مزج جديدة للعوامل الإنتاجية وإدخال سلع جديدة للسوق واستخدام طرق إنتاج جديدة، وتنمية موارد جديدة للإمداد بالمواد الخام وخلق تنظيمات جديدة للمجالات القائمة، وليس من الضروري أن يكوم المعظم مخترعا أو رأسمالي يقدم الأرصدة الاستثمارية بل هو الذي يقوم بخلق شيء جديد في السوق عن طريق استغلاله لهذه الأرصدة المالية التي يوفرها له الرأسمالي، وقد ذهب "شومبتر" إلى أبعد من ذلك في تقليل أهمية الدور الذي يقوم به المدخرون، إذ يمكن للمنظمون حسبه الحصول على الأرصدة المالية التي يحتاجونها لتمويل إبتكاراتهم من البنوك التي تمنح الائتمان، وهو ما يترتب عنه الأخير زيادة الإستثمار الحقيقي، حيث مثلا إذا كانت حالة الركود والاستخدام الكامل تسود الإقتصاد فحينها تكون قلة من المنظمين (في أول الأمر) قادرة على خلق أنشطة إستثمارية جديدة تمول عن طريق الإقتراض من البنوك التجارية، ويستخدم المنظمون هذه الأرصدة لجذب ما يحتاجونه من عوامل الإنتاج من صناعات السلع الإستهلاكية القائمة وهو ما يعوق إنتاج هذه السلع الإستهلاكية، مما يتمخض عنه تحقيق ادخار أكبر حيث يقل الاستهلاك في صورته الحقيقية لسبب ارتفاع أسعار السلع بمعدل يفوق إرتفاع الدخول النقدية لمعظم الأفراد، ويتزايد دخول المنظمين بأنشطة إستثمارية في صورة إبتكارات

[1]– فريديريك م شرر، التنمية الإقتصادية، مرجع سابق ص ص 23–28.

[2]– فريديريك م شرر، المرجع السابق ص ص 23–28.

جديدة تتزايد معها الأسعار والدخول النقدية في الاقتصاد القومي بكامله، وبذلك لا يصبح الإقتراض مقتصرا على الأنشطة المبتكرة فقط، حيث تشجع التوقعات على الأسعار المتزايدة والتكاليف المتباطئة المستثمرين العاديين على التزايد وتوسيع إستثماراتهم في ظل هذه الظروف، غير أنه وقبل إنقضاء فترة طويلة على ظهور تيار السلع الذي ترتب عن النشاط الإستثماري للمنظمين الأوائل تتولد آثار هامة على النشاط الاقتصادي أطلق عليها "شومبتر" مصطلح "عملية الهدم الخلاق" حيث حسب هذه العملية تبدأ منتجات و أساليب إنتاجية جديدة في أخذ مكان سلع وأساليب إنتاجية قديمة ومن ثم تجد المشروعات المنتجة للسلع القديمة أو المستخدمة والأساليب الإنتاجية القديمة في وضع يتطلب إما إجراء تعديلات باهضة التكاليف أو ربما الخروج كلية من مجال الإنتاج.[1]

خامسا ـنظرية كينز:

في العام 1936 نشر كينز نظريته العامة، ومنذ ذلك الوقت إهتم التحليل الكينزي بالإستقرار الإقتصادي وعملية تحفيز الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الإستثمار والتشغيل والإنتاج، ولكن في غياب أية آلية تلقائية تجعل بالضرورة الإستثمار مساويا للإدخار عند مستوى التشغيل الكامل، ولقد أدخل كينز ـ مقارنة بالكلاسيك ـ متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان والتحول التكنولوجي، ولكنها من جانب آخر تعاني من بعض الجمود والصيغ العامة، وبالتالي فالتحليل الكينزي لم يلمس تماما الظواهر الأساسية للنمو، خاصة وأنه اعتقد بإرتفاع قيمة المضاعف في البلدان المختلفة بسبب إرتفاع الميل الحدي للإستهلاك فيها، وذلك رغم ما أشار إليه من أن سبب فقد هذه الدول يعود إما إلى إنخفاض مستوى التشغيل وإما إلى ضعف الجهاز الإنتاجي والتكنولوجيا المستخدمة فيه، كما ينتقد هذا التحليل على عدم ربط متغيراته الديناميكية بنظرية للإنتاج وعدم التركيز على مكونات الاستثمار أو على تطوير قطاعات معينة في الإقتصاد.[2]

[1]-- الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ1993، مرجع سابق، ص 53.

[2]– هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 381 – 382.

المبحث الثاني: الإستثمار في رأس المال البشري.

يحاول هذا المبحث تسليط الضوء على مصطلح الإستثمار في رأس المال البشري من حيث مفهومه والنظريات التي تناولته، ليتم بعدها الربط بينه وبين النمو الإقتصادي، وذلك من خلال المطالب الموالية:

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار في رأس المال البشري.

المطلب الثاني: نظريات الإستثمار في رأس المال البشري.

المطلب الثالث: العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والنمو الإقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار في رأس المال البشري

قد تعددت التعريفات الخاصة بمفهوم الإستثمار في رأس المال البشري بتعدد الإقتصاديين الذين إهتموا بهذا الموضوع وتناولوه بالبحث والتحليل، وسنحاول من خلال هذا المطلب التعرف على مفهوم الإستثمار في رأس المال البشري.

- ✓ يعرف الإستثمار في رأس المال البشري حسب فيتزسيمونز(Fitzsimmons) بجملة المدخلات في التعليم والرعاية الصحية والتدريب والتأهيل المهني وكل الأنشطة التي تتيح للأفراد أن يكونوا أكثر كفاءة من الناحية الإقتصادية.[1]
- ✓ عرفه المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة بأنه " عبارة عن عملية تنمية مهارات ومعارف وقدرات أفراد الجنس البشري، الذين يساهمون في التنمية الإقتصادية والإجتماعية لبلد ما، ويمكنهم أن يساهمو فيها على أن لا يقتصرها هؤلاء الأفراد على السكان العاملين، بل يمتد إلى الإشتراك الفعلي أو المنتظر، أو الذي يمكن الحصول عليه من الأشخاص الأخرين في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية.[2]
- ✓ عرفه فرديك هاربسون "بأنه زيادة المعارف والمهارات والقدرات لدى جميع الناس في المجتمع، ويمكن وصفها من الناحية الإقتصادية بأنها تركيم رأس المال البشري وإستثماره بصورة فعالة في تطوير النظام الإقتصادي".[3]

---

[1]– سمير صلحاوي، الإستثمار في رأس المال البشري وأثره على الأداء، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة الموارد البشرية ، قسم علوم التسيير، جامعة باتنة 1الحاج لخضر ، 2017–2018، ص74.

[2]– أسامة محمد الفيل، نظرة إلى المستقبل، الإستثمار في الإنسان، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001، ص 89.

[3]– علي مزاحم حبيب السامرائي، الإستثمار في رأس المال الفكري، دار الأكاديمي للنشر والتوزيع، 2021/01/09، ص12

وعليه يمكن القول أن الإستثمار في رأس المال البشري هو كل ما يتم إنفاقه على رأس المال البشري لتطوير معارفه ومهارات الأفراد، وزيادة قدراتهم على الإبداع والإبتكار، وبالتالي زيادة أرباح المؤسسات.

المطلب الثاني: نظريات الإستثمار في رأس المال البشري.

1- الإستثمار في التعليم وفق نظرية شولتز للإستثمار في رأس المال البشري:

إهتم شولتز بعملية التعليم وإعتبر الإستثمار لازم لتنمية الموارد البشرية، ويرى بأنها شكل من أشكال رأس المال، ثم أطلق على التعليم إسم رأس المال البشري بما أنه سيصبح جزءا من الفرد الذي يتلقاه، والذي لا يمكن أن نبيعه أو أن نشتريه، أو معاملته كحق مملوك للمنظمة، ورغم ذلك فإن التعليم يعد شكلا من أشكال رأس المال طالما أنه يحقق خدمة منتجة ذات قيمة.

رغم تركيز شولتز في مجال الإستثمار في رأس المال البشري على التعليم، إلا أنه حدد نوعين من الموارد التي تدخل في التعليم هي:

- الإيرادات الضائعة للفرد التي يمكنه الحصول عليها لو أنه لم يلتحق بالتعليم.
- الموارد اللازمة لإتمام عملية التعليم ذاتها.[1]

وتقوم هذه النظرية على أن هنالك علاقة إيجابية بين الإستثمار في التعليم(الإستثمار في رأس المال البشري) وبين زيادة دخل الفرد والمجتمع، أي أنه كلما زاد الإستثمار في رأس المال البشري زاد الدخل سواء على مستوى المجتمع أو مستوى الفرد.[2]

2- الإستثمار في التدريب وفق نظرية بيكر للإستثمار في رأس المال البشري:

يتعامل التدريب بمنطق الإستثمار وهو ما يجعلنا نرجع إلى المفهوم الإقتصادي للإستثمار والذي يتميز بأن:

- الإنفاق يجب أن يزيد من القدرة الإنتاجية.
- الإنفاق يتراكم على شكل رأسمال قابل للإمتلاك في الإنتاجية المستقبلية.
- الإنفاق له قيمة ذاتية قابلة للتحويل إلى السوق.

---

[1]- زلماط مريم، بداد فوزية، واقع الاستثمار في رأس المال البشري والمحافظة عليه-حالة بمؤسسة إتصالات الجزائر، مجلة الجزائر للموارد البشرية، الجزائر، المجلد6، العدد1، 2021، ص 10.

[2]- زبيدة خليل عبد الله إبراهيم، اثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2000-2018)، بحث تكميلي مقدم لاستيفاء درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، ديسمبر 2020م، ص29.

يساهم التدريب في تحسين ممتلكات المنظمة، مثل مفاهيم قيمة في السوق وبالتأليف التدريب يساهم كإستثمار غير مادي، مثل البحث والتطوير، الإستثمارات التجارية(الإشهار، دراسة السوق....) وبرامج التدريب.

يمكن أن تعتبر من ممتلكات المنظمة .غير أن تشبيه التدريب بالإستثمار يواجه بعض الصعوبات:

- التدريب ليس وسيلة إنتاج .
- التدريب لا يمكن أن يكون من أصول المنظمة، لأن المنظمة لا تملك الأفراد الذين تقوم بتدريبهم.

فالإستثمار في التدريب قد يفقد بمغادرة الفرد المتدرب.

وقد إفترض بيكر وجود بعض المتغيرات المحددة و المحفزة للإستثمار في رأس المال البشري، كالعمر المتوقع للفرد، الإختلافات في الأجور، درجة الخطر، السيولة والمعرفة.[1]

المطلب الثالث: العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري و النمو الإقتصادي.

بما أن نوعية الإستثمار في رأس المال البشري ومعارفه ومهاراته تتأثر بعوامل عديدة منها: التعليم والتدريب والتعليم الذاتي وغيرها، وبما أن التعليم يعتبر القاعدة الأساسية والمهمة التي تبنى عليها المعارف والمهارات ولأن عمليات التعليم منتظمة وتتوفر البيانات الإحصائية إلى حد ما منها، فإن هذا كله دفع بعدد ليس بالقليل ممن تناولوا القيمة الإقتصادية للتعليم بالبحث في التعليم بإعتباره إستثمار في الإنسان، ولأنه يمثل شكل من أشكال رأس المال، ومن ثم إعتباره تكوين لرأس المال البشري.[2]

وعليه سنحاول معرفة علاقة الإستثمار في رأس المال البشري والنمو الإقتصادي من خلال تحليل الكلاسيك والكنيزين لي علاقة التعليم بالنمو.

1- التحليل النيوكلاسيكي: ينظر النيوكلاسيك للتعليم كعامل مستقل عن الإنتاج والنمو، وقابل للإحلال مع باقي العوامل الأخرى، ويمكن قياس إنتاجية هذا العمال، وترتبط هذه الوجهة من التحليل بأحد التفاسير للقيمة الإقتصادية التعليم وتختلف حسب إطار التحليل الماكرو أو إقتصادي.[3]

---

[1]- زلماط مريم، بداد فوزية، مرجع سابق ذكره، ص11.

[2]- بن العارية أحمد، تقييم العائد الاقتصادي للتعليم العالي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2016/2015، ص 37

[3]- فاطمة صباح، أثر التعليم على النمو الاقتصادي ، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير ،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، 2008/2007، ص ص 131، 130.

أ- **التحليل الميكرو اقتصادي: (مردودية التعليم)**

يهدف أساسا إلى مقارنة معدلات العائد للتعليم (الأرباح - التكاليف) ومن الأعمال التي قامت على مبدأ قياس العائد في العديد من الدول دراسة Shultz ودراسة Thias Camoy (1972) على كينيا، دراسة Psacharopoulos (1973) على 32 بلد و دراسة في فرنسا لقياس مردودية التكوين في طريق الفوارق في الدخول توصلت أنه بمقارنة أجر خريج في مستوى البكالوريا، وآخر حامل لشهادة BEP/CAP فإن الفارق يعادل 60% في نفس السياق جاءت دراسة قام بها البنك الدولي (1980) استخلص فيها أن مردودية التعليم أعلى بالمقارنة بمردودية الإستثمار المادي في الدول النامية والصناعية، وأن معدلات العائد الخاص والإجتماعي في الدول الأقل تطورا، أكثر إرتفاع منه في الدول المتطورة.

ب- التحليل الماكرو إقتصادي: محاولة تقدير أثر التعليم على النمو عرف عدة مراحل ساهمت في تطور نظرية النمو.

ب-1- قد إستخدم دينسون E.F.Dension (في عام 1962) فكرة دالة الإنتاج لقياس مصادر النمو المختلفة في إقتصاد الولايات المتحدة خلال فترة 1910-1960 وقد إستخدم دالة الإنتاج البسيطة المعروفة بدالة Cobb-Douglas ويمكن التعبير عنها بالنحو التالي:

$$Y= F(K ,L)$$

حيث أن:

Y= الإنتاج الكلي.

L= رأس المال البشري.

K= رأس المال المادي.

وعندما قام دينسون بإستخدام هذه الفكرة لشرح محددات نمو الإنتاج القومي للولايات المتحدة خلال الفترة (1910-1960) تبين له وجود فضلة أو متبقي Residual كبير في الأهمية في الزيادة في الناتج القومي، لا يرجع إلى الزيادة في رأس المال البشري (القوى العاملة) ولا إلى الزيادة في الإستثمار غير البشري (رأس المال المادي).

ومن ثم فإنه قد إستنتج أنه بالضرورة توجد مجموعة أخرى من العوامل قد ساهمت بدور في زيادة معدل النمو الإقتصادي في الولايات المتحدة خلال الفترة (1910-1960)، وقد قدر دينسون في دراسات لاحقة أن الإستثمار في التعليم قد ساهم بنحو 23% في المتوسط من معدل الزيادة في الإنتاج القومي الأمريكي خلال الفترة المذكورة وذلك عن طريق رفع المستوى التعليمي لليد العاملة،

كذلك فإنه قد قدر أن أثر التعليم قد كان في حدود 15% في الفترة 1950 حتى الستينات، بينما وصلت هذه النسبة إلى 15%في الولايات المتحدة نجد أنها إرتفعت إلى25% من معدل النمو الإقتصادي في كندا، وكانت 12% بالنسبة لإنجلترا، بينما إنخفضت إلى 3.3% بالنسبة للبرازيل وكانت في حدود 0.8% فقط بالنسبة للمكسيك.[1]

ب- 2- التمييز بين اليد العاملة المؤهلة واليد العاملة غير المؤهلة وذلك بأخذ دالة بثلاث عوامل مثال دالة المنفعة عند Leroux وAilier في تحليلهم للاقتصاديات الإفريقية.

ب-3- إدماج التعليم في عامل العمل: هذه الطريقة الأكثر طبقا إستنادا إلى فكرة إدماج التطور التقني في رأسمالي أين يتم التعريف بـ(J) رأسمال كفؤ (c.efficient) يتكون من عناصر رأسمال بإنتاجيات مختلفة.

كمية العمل ما يتم تقريرها بعامل النوعية q المرتبط بمتوسط المستوى التعليمي اليد العاملة بشكل يجعل من عامل اليد العاملة Q = q . L معدل نمو الناتج هو:

$$\frac{\Delta x}{y} = \propto \frac{\Delta j}{j} + (1-\propto)\frac{\Delta O}{O} + \mu = \propto \frac{\Delta j}{j} + (1-\propto)\left(\frac{\Delta L}{L} + \frac{\Delta Q}{Q}\right) + \mu$$

حيث:

J: رأسمال كفؤ، q: عامل النوعية، Q:عامل اليد العاملة، L: العمل، $\frac{\Delta x}{y}$: معدل نمو الناتج

μ: البواقي، ∝ و $1-\propto$ مرونة الناتج بالنسبة إلى رأسمال وبالنسبة للعمل.

وأن المؤشر ومقدر انطلاقا من فوارق الأجور حيث أن 60% من هذه الفوارق تم إرجاعها إلى الإختلاف في المستوى التعليمي.

إن التحليل الذي قام به Denison (1974) في الولايات المتحدة الأمريكية و Carré و Duboi و Malinvaud (1974) في فرنسا خلال فترة 1949-1962 بينت أن نمو التعليم يساهم في النمو الإقتصادي بنسبة 0.2% سنويا.

2- التحليل الكينزي:

ويقوم على مبدأ تكامل العوامل وليس الإحلال وعلى فكرة " الحاجة لليد العاملة " التي سبق التطرق إليها، والتي تنطلق من إفتراض التكامل بين عدد مختلف المؤهلات وأهداف الإنتاج التي تصلح كقاعدة في تخطيط العمل والتعليم في التحليل الكينزي يلعب التعليم دور رأسمال في النمو

[1]- فاروق عبده فليه، اقتصاديات التعليم " مبادئ راسخة واتجاهات حديثة"، الطبعة الأولى، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003، ص ص44، 45.

الإقتصادي. ويتم إفتراض تكامل العوامل الثلاث العمل L، رأسمال k التأهيل Q ويتم هذا الإفتراض بأسلوبين مختلفين:

من خلال دالة النمو من الشكل هارود– دومار Harrod - Domar أي أن العمل ورأسمال متكاملان مسبقا (معامل رأسمال $R = K/Y$ ثابت ودرجة الكننة $1 = K/L$ ترتفع مع الإنتاجية المتوسطة العمل)

تفسير عامل التأهيل Qكعامل ثالث مكمل لرأسمال K، العاملين الإثنين يحققان علاقة ثابتة K/Q=V و– أيضا $\mu_{q=V}$ (مع $q = Q/$ مستوى أو درجة التأهيل).

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \frac{I}{Y} \cdot \frac{L}{K} \text{ مع } \frac{\Delta Y}{Y} \leq G_1 = \frac{\Delta L}{L} + P$$

$$G_n = min\left[\left(\frac{\Delta l}{l} + P\right) \cdot \frac{\Delta Q}{Q}\right]$$

<u>الطريقة الثانية:</u>

1– المعامل الحدي لرأسمال يساوي المعامل المتوسط ويمكن أن نكتب:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = min\left[\frac{\Delta K}{K} . \frac{\Delta Q}{Q} . \left(\frac{\Delta L}{L} + P\right)\right]$$

بإستعمال الإنتاجية: $\frac{\Delta Y}{Y} = min\left(\frac{\Delta L}{L} . \frac{\Delta Q}{Q} . P\right)$

نمو مستوى التأهيل كما هو في الكننة شرط ضروري ولكن غير كاف لنمو الإنتاجية ويمكن القول والتأهيل يلعبان دور تكامل كاف ليتضمن نمو الإنتاجية.

الإفتراض التكاملي ما بين K وQ أي رأسمال والتأهيل الذي يعتبر كأداة لتفسير وتحديد المعدل الطبيعي للنمو، إن هذه العلاقة التكاملية قد نجد لها مكان في إستنتاج Lucas (1990) بما أن الرأسمال البشري يسمح بتعديل معدل العائد لرأسمال بين المناطق الفقيرة والغنية وهو الإستنتاج الذي توصلت إليه إحدى الدراسات في الصين أنه كلما إرتفع مستوى التعليم إرتفع معدل العائد للرأسمال بالنتيجة.

تكامل العوامل لرأسمال المالي والتأهيل مجتمعة قابلة للإحتلال مع العامل الثالث أي العمل فتكامل التعليم مع لرأسمال يمكن أن يفسر في دالة من الشكل Cobb-Douglas:

$$\frac{\Delta Y}{Y} = \alpha i \min\left(\frac{\Delta K}{K}, \frac{\Delta Q}{Q}\right) + \mu$$

هذه الفرضية مطبقة بصفة عامة في تفسير مختلف الوضعيات في القطاع الحديث والتقليدي فبرغم من ندرة المؤهلات (ورأسمال) والتقنية المرتبطة بالمكننة خاصة في الإقتصاديات النامية، ذلك لأن الحاجات هي على عدد صغير من الأفراد من مستويات تأهيل مرتفعة والتي يمكن لجزء منها أن يأتي من الخارج حسب هذا الإتجاه.

عمل آخر قام به Timbergan بإفتراض تكامل العوامل من مختلف مستويات التكوين ورأسمال بإفتراض معاملات ثابتة ما بين مختلف هذه الأعداء والناتج وكذلك ما بين رأسمال والناتج، وقد طور هذا النوع من الإفتراض في حسابات الحاجة من اليد العاملة.[1]

من خلال ما سبق تبين أن التعليم (الإستثمار في رأس المال البشري) والنمو الإقتصادي لهما علاقة قوية، حيث يؤثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي وهو الأمر الذي تؤكده العديد من الدراسات الأخرى ذات الصلة بذلك.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

لقد حظي موضوع الإستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الإقتصادي بالإهتمام من قبل العديد من الإقتصاديين، وسنقوم في هذا المبحث باستعراض موجز لأهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوعحيث تطرقنا فيه إلى ثلاث مطالب في المطلب الأول تناولنا الدراسات السابقة باللغة العربية والمطلب الثاني تطرقنا فيه الدراسات السابقة باللغة الأجنبية أما المطلب الثالث تناولنا فيه مناقشة الدراسات السابقة وإبراز الفجوة العلمية.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية.

1- دراسة (حيدر، إبراهيم 2017): أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في الجمهورية السوري .

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في سوريا خلال الفترة (2000-2010)، بإستخدام نموذج كوب دوغلاس و نماذج النمو النيوكلاسيكي، والإرتباط وتحليل التباين لمعالجة البيانات بهدف بناء ثلاثة نماذج أساسية، بحيث يهدف الأول إلى قياس أثر معدل النمو القوى العاملة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والثاني يهدف إلى قياس أثر نمو عدد الطلاب المسجلين في مراحل التعليمية المختلفة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما الثالث فيهدف إلى قياس أثر نسبة موازنة التعليم من الموازنة العامة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بتطبيق المنهج الوصفي التحليلي من أجل تقدير معالم النماذج ولتحليل المعطيات

[1]- فاطمة صباح، أثر التعليم على النمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص ص139-133 .

الإحصائية وتفسير قيم النماذج، وتوصلت الدارسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو الفئة التشغيلية ومعدل نمو رأس المال المادي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السوري، كما أن معدل نمو الفئة التشغيلية الكلية له أثر أعلى من معدل نمو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي على معدل الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن زيادة 1% بمعدل نمو الفئة التشغيلية الكليةيؤدي لزيادة 12.5% بمعدل النمو الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة 1% بمعدل نمو تكوين رأس المال الثابت الإجمالي يؤدي لزيادة 5.3% بمعدل نمو الثابت المحلي الإجمالي، وأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة موازنة التعليم على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السوري مما يدل على أهمية دور التعليم في النمو الإقتصادي، إلا أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل نمو عدد الطلاب المسجلين في المراحل التعليمية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السوري[1].

2- دراسة (حمايدية مروة، بن قدور علي، 2018): العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري، والنمو الإقتصادي في الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة دراسة أثر الإستثمار في رأس المال البشري على معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2017) من خلال قياس العلاقة بين مساهمة نفقات الحكومة على التعليم من الميزانية العامة للدولة والنمو الإقتصادي والمتمثلة: في معدل نمو الصادرات من السلع والخدمات الحقيقية، ونسبة الإنفاق على التعليم من ميزانية الدولة، معدل التضخم، وسعر الصرف الحقيقي، حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن معلمات النموذج المقدر تتميز بإستثناء التضخم ونسبة الإنفاق على التعليم من ميزانية الدولة التي جاءت الإشارة سالبة وتبين المعادلة المقدرة أن معامل نمو الصادرات ب 0.89 وهذا معناه أن الزيادة بمعدل 1% في نسبة نمو الصادرات سيؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الإقتصادي بـ 0.89 % وهذا ما تؤكده الإشارة الموجبة والتي تدل على العلاقة الطردية ما بين معدل نمو الصادرات ومعدل النمو الإقتصادي، أما بالنسبة إلى معامل نسبة الإنفاق على التعليم من ميزانية الدولة تميزت بإشارة سالبة وهذا معناه كلما إرتفعت نفقات الحكومة على التعليم في الجزائر 1% كلما أنخفض معدل النمو الإقتصادي بـ 0.89%، أما فيما يخص معدل التضخم الذي جاء بإشارة سالبة وهي تدل على العلاقة العكسية بين معدلات النمو الإقتصادي المقاسة بالناتج الداخلي الخام الحقيقي، ونفس شيء بالنسبة للعلاقة ما بين سعر الصرف الحقيقي حسب قاعدة القدرة الشرائية ومعدلات النمو الإقتصادي في الجزائر التي جاءت هي الأخرى بإشارة سالبة.[2]

---

[1]- عزالدين حيدر وعمار ابرهيم، أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1990-2018)، مجلة جامعة تشرين للبحوث العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 39عدد5،2017.

[2]- حمايدية مروة، بن قدور علي، قياس العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والنمو الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، جامعة أحمد دراية أدرار، العدد السادس، 2018.

3-دراسة (أبو زياد، نصر الله،2020): أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في فلسطين دراسة قياسية تحليلية وحاولت هذه الدراسة تحليل واقع تطور مؤشرات رأس المال البشري والنمو الإقتصادي وقياس أثره في فلسطين خلال الفترة (1995-2018)، وذلك بتطبيق المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن جميع متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى بإستثناء متغير معدل معرفة القراءة والكتابة للأفراد، كما أن هناك علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وأظهرت هذه الدراسة أيضا وجود أثر هاما ذا دلالة إحصائيا لمؤشرات رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في فلسطين خلال الفترة (1995-2018)، ووجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمعدل الإلتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي على النمو الإقتصادي وأثر غير إيجابي ذي دلالة معنوية لمعدل الإلتحاق بالتعليم العالي على النمو الإقتصادي، وأثر غير إيجابي ذي دلالة معنوية لنسبة الإنفاق الحكومي على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي على النمو الإقتصادي خلال الفترة (1995-2018).[1]

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية.

1-دراسة Heckman(2005): China's human capital investment.

التي تمحورت حول الإستثمار في رأس المال البشري وعدم المساواة الإقليمية في الصين، وتفضيل السياسة الصينية الحالية للإستثمار في رأس المال المادي في التعليم والإستثمار في رأس المال البشري في المناطق الحضرية، على الإستثمار في المناطق الريفية، وعواقب هذه السياسات حول التمييز ضد الأطفال المهاجرين، وبناءً على نتائج الدراسة أوصى الباحث بضرورة وضع إستراتيجية تجعل الإستثمار في الرأس المال المادي أكثر توازن بين المناطق الحضرية والريفية، كما ينبغي تشجيع تمويل القطاع الخاص في التعليم من خلال الرسوم الدراسية، مع دعم التمويل الحكومي للمدارس ليجعلها أكثر إكتفاء من الناحية المالية، ومع ذلك شدد الباحث على أهمية تطوير رأس المال المخصص للتعليم لتجنب ثني الطلاب من الأسر الفقيرة عن الإلتحاق بالمدارس[2].

2- دراسة 2014 Uchechi O Shirley Anaduaka: Human Capital Development and Economic Growth The Nigeria Experience.

---

[1]- زكي عبد المعطي أبوزياد وعبد الفتاح أحمد نصر الله، اثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة (1995-2018)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد6، العدد 15، 2021.

[2]- James J -Heckman, S Human Capital investment., Department of Economics, The University of Chicago, United States, China Economic Review 16 (2005) 50–70.

تهدف الدراسة إلى إجراء تقييم نقدي لتأثير أو تأثير تنمية رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في نيجيريا، وذلك بإستخدام نموذج Solow المعزز لنمو رأس المال البشري للتحقيق في تأثير تنمية رأس المال البشري على الناتج القومي، وإستخدام بيانات سلاسل زمنية خلال الفترة (2012/1999) وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه يوجد تأثير إيجابيا كبيرا على مستوى الإنتاج، وهذا يعني أن تنمية رأس المال البشري لا غنى عنها في تحقيق النمو الإقتصادي في نيجيريا، حيث أن هناك زيادة في الأداء الإقتصادي لكل زيادة في تنمية رأس المال البشري، كما أن هناك علاقة غير مرنة نسبيا بين تنمية رأس المال البشري ومستوى الإنتاج[1].

3- دراسة: (Syed, Kazim, & Ghamze, 2017): " Impact of Human capital on Economic Growth: Evidence from Pakistan "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر رأس المال البشري على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو النمو الإقتصادي خلال الفترة 2014/1992 على الأجل القصير و الطويل في باكستان وذلك بإستخدام نموذج السجل اللوغاريتمي وإستخدام تقنية التكامل المشترك لجوهانسن من أجل إيجاد إرتباط قصير المدى وطويل المدى بين رأس المال البشري والنمو الإقتصادي وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية طويلة الأجل بين رأس المال البشري والنمو الإقتصادي وبالتالي فإن الإستثمار في رأس المال البشري له تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي[2].

المطلب الثالث: مناقشة الدراسات السابقة وإبراز الفجوة العلمية.

إن أغلب الدراسات السابقة أجريت في أماكن مختلفة، مع اختلاف تركيز كل بحث على محور معين للدراسة وذلك باختلاف الهدف منها، فمن هذه الدراسات من اهتم بقياس أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي كدراسة (حيدر، إبراهيم 2017)التي قامت بإستخدام نموذج كوب دوغلاس ونماذج النمو النيوكلاسيكي، ودراسة (حمادية مروة، بن قدور علي 2018) التي تميزت بقياس العلاقة بين مساهمة نفقات الحكومة على التعليم من الميزانية العامة للدولة والنمو الإقتصادي، ومن أهم من أهتم بعلاقة رأس المال البشري بغيره من المتغيرات الإقتصادية كدراسة (Uchechi Shirley Anaduaka 2014) التي إستخدمت نموذج Solow المعزز لنمو رأس المال البشري، ودراسة (Syed, Kazim, &Ghamze, 2017) التي تميزت بإستخدام نموذج السجل اللوغاريتمي وإستخدام تقنية التكامل المشترك لجوهانسن، حيث يتضح من هذه الدراسات السابقة إن أغلبها في مجملها توصلت إلى أن أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي إيجابي .

[1]- UchechiOShirley Anaduaka, Human Capital Development and Economic Growth The Nigeria Experience International journal of Academic Researchin Business and Social Sciences, April 2014,vol.4,NO.4.

[2]- Syed Mohsin Kazim, kazim Ali and Ghamze Ali, " Impact of Human capital on Economic Growth: Evidence from Pakistan ", Apublication of the Sustainable Development policy Institute (SDPI),First edition: October 2017 .

وأوصت أغلب هذه الدراسات بالإهتمام بشكل مباشر بالتعليم ألا وهو الإستثمار في رأس المال البشري وتطويره وتدريبه، والتركيز على مهارات وقدرات وخبرات الأفراد وتطويرها و إستغلالها بالشكل الصحيح وفي الوقت المناسب، من أجل تحقيق الهدف الإستراتيجي وهو أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل لبعض مفاهيم النمو الإقتصادي والإستثمار في رأس المال البشري من أجل توضيح العلاقة الرابطة بين هذين العاملين الإقتصاديين ومن ثم عرضنا بعض النظريات التي حاول من خلالها الباحثون الإقتصاديون تحديد علاقة الإستثمار في رأس المال البشري وأثره في النمو الإقتصادي.

وما يمكن الإشارة إليه في هذا السياق أن معظم الدراسات الإقتصادية للعلاقة بين النمو الإقتصادي و الإستثمار في رأس المال البشري، أثبتت أهمية الإستثمار في رأس المال البشري عن طريق الدراسات التطبيقية للعديد من دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة رغم إختلاف التقديرات والنتائج.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية

تمهيد:

سعت البلدان العربية في تشكيل خططها التنموية في التركيز على الإستثمار في رأس المال البشري من خلال تطوير نظامها التعليمي، وجعله مواكبا للتطورات التكنولوجية الحديثة، لما له من أثر إيجابي على المستويين الجزئي والكلي على الإقتصاد، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تتمتع بثروات وموارد اقتصادية هامة تحاول جاهدة من خلال الإهتمام بقطاع التعليم كمركز لتكوين أفراد المجتمع وتوفير اليد العاملة المؤهلة ، والتي يمكن إدماجها ضمن القطاعات المختلفة من أجل المساهمة في دفع عجلة النمو الإقتصادي للبلاد.

وبعد أن تم تعرض إلى الدراسة النظرية التي قمنا بها خلال الفصل الأول سنحاول في هذا الفصل القيام بالدراسة التطبيقية التي تهدف إلى قياس أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي، وذلك بإختيار النموذج المناسب والإعتماد على أدوات الإقتصاد القياسي لتقدير هذا النموذج، ولكن قبل ذلك سنقوم بعرض أدوات الدراسة من خلال التعرف على النموذج المستخدم فيها، مع عرض وتوضيح البيانات المستخدمة في الدراسة والنتائج التي توصلت إليها، بعد ذلك سنتعرف على المتغيرات التي تم الإعتماد عليها.

المبحث الأول: أدوات الدراسة.

سنحاول في هذا المبحث عرض أدوات الدراسة، وذلك بغرض التعرف على النموذج المستخدم، وعليه قسمنا هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم منهجية الإنحدار الذاتي للفجوة الموزعة ARDL

المطلب الثاني: شروط تطبيق النموذجARDL

المطلب الثالث: خطوات تطبيق النموذج ARDL

المطلب الأول: مفهوم منهجية الإنحدار الذاتي للفجوة الموزعة ARDL

وتسمى أيضا بمنهجية إختبار الحدود للتكامل المشترك(Bound Test) والتي إقترحها هاشمباسران (Pesaran) وأخرون.

وضع (Pesaran) منهجية ARDL للتكامل المشترك ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag) وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها[1].

العلاقة الرياضية لنموذج الإنحدار الذاتي لإبطاء الموزع ARDL تأخذ الصيغة التالية:
بفرض العلاقة بين (Y المتغير التابع) و (X المتغير المستقل):

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{m} \beta_i \, \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{n} \theta_i \Delta X_{t-i} + \lambda_1 Y_{t-1} + \lambda_2 X_{t-1} + \eta_t$$

حيث:
λ_1 و λ_2 معاملات العلاقة طويلة الأجل.
θ و βمعاملات العلاقة قصيرة الأجل.
Δالفروق الأول للمتغيرات.
m و n فترة الإبطاء الزمني للمتغيرات.
η حد الخطأ العشوائي الذي له وسط حسابي يساوي الصفر وتباين ثابتا وليس له إرتباط ذاتية متسلسلة فيما بينهما.[2]

وتمتاز منهجية لتكامل المشترك عن أساليب التكامل الأخرى بالعديد من المزايا من ARDL **أهمها:**

[1]– محمد عيسى إبراهيم عبد الله، محددات النمو الاقتصادي في السودان وفق مؤشرات التنمية المستدامة (1992–2016)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (القياسي) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، فبراير 2019م، ص76

[2]– أمين حواس، فاطمة الزهرة زرواط ، واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادية في الصين :منهجية ARDL، ص 214.

1/ تمتاز منهجية ARDL بإمكانية أن تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الإستقرار مثل I(0) و I(1)، ولا يشترط أن يكون جميعا مستقرة عند نفس المستوى مثل I(0)، وليس من المتغيرات المستقلة متكاملة من الدرجة الثانية I(2) أو رتبة أعلى.

2/ نستطيع من خلال المنهجيةARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع من المتغيرات المستقلة في المدى القصير والطويل (Short run and long run)، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

3/ كما تعتمد منهجية ARDL على خاصية Schwarz Bayesian Criteria (S B C) والتي تستخدم لتحديد الحد الأمثل من الإبطاءات الزمنية.

4/ كما أن نموذج ARDL يعطي نتيجة تصحيح الخطأ يعطي نتيجة تصحيح الخطأ (E C M) والتي تقيس قدرة النموذج في العودة إلى التوازن بعد حدوث خلل أو إضطراب نتيجة لأمر طارئ.

5/ إن منهجية ARDL تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالإرتباط الذاتي (Auto Correlataion) وبالتالي فإن النتائج التي تحصل من تقدير نموذج ARDL تعد كفؤ وغير متحيزة.

6/ تمتاز منهجية ARDL بأنه يمكن تطبيقها على عينات صغيرة الحجم.[1]

المطلب الثاني: شروط تطبيق نموذج ARDL

- إجراء إختبارات السكون للسلاسل الزمنية وأن يمكن أن تكون السلاسل ساكنة عند المستوى I(0) أو عند الفرق الأول I(1) أو خليط بينها. لا يفترض أن لا تكون أي سلسلة مستقرة من الفرق الثاني I(2) .
- حجم العينة ينبغي أن يكون بحدود 30 مشاهدة،لأن نموذج ARDL يعتمد على تكوين فترات إبطاء متعددة للمتغيرات التابع و المتغيرات المستقلة وهذا يعني تخفيض درجة حرية النموذج.
- ينبغي أن يكون معامل تصحيح الخطأ في نموذج ARDL القصير الأجل سالب ومعنوي ECM بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من خلال إختبار الحدود.
- إستخدام معايير تحديد فترات الإبطاء في تحديد رتبة النموذج منهاAIC وخلافه. و إعتماد القيمة الأقل في تحديد النموذج الملائم.
- إجراء الإختبارات القياسية لسلامة النموذج مثل إختبار LM الارتباط الذاتي و إختبار عدم ثبات التجانس للتباين و إختبار إستقرارية الدالة[2].

---

[1]– محمد عيسى إبراهيم عبد الله، محددات النمو الإقتصادي في السودان وفق مؤشرات التنمية المستدامة (1992–2016)،المرجع السابق ،ص77

[2]– أحمد حسين بتال، التكامل المشترك وفق ARDL Cointegration مع تطبيق Eviews، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، جوان 2020، ص5.

المطلب الثالث: خطوات تطبيق نموذج ARDL

ولتطبيق هذه المنهجية سنمر بالمراحل التالية:

1) دراسة الإستقرارية.
2) إجراء إختبار الحدود(إختبار التكامل المشترك).
3) تقدير معاملات طويلة الأمد.
4) تقدير نموذج تصحيح الخطأ.
5) تشخيص النموذج من خلال إجراء إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي، وإختبار عدم

ثبات التباين، بالإضافة إلى إجراء إختبار ثبات النموذج (الإستقرار الهيكلي للمعالم المقدرة)والمتمثل في إختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM وإختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي CUSUMSQ .

1- دراسة الإستقرارية:

كما سبق وأن ذكرنا أن منهجية **ARDL** تستعمل بدون التركيز على ما إذا كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول أو عند المستوى، لكن يجدر بنا التأكد من أن كل المتغيرات غير مستقرة عند الفرق الثاني (من الدرجة الثانية)، ذلك أن الإفتراضات التي يقوم عليها إختبار الحدود هي أن المتغيرات يجب أن تكون مستقرة إما عند المستوى I(0) أو عند الفرق الأولى I(1)، لذل كي تعين علينا إجراء إختبارات

الإستقرارية للتأكد من عدم وجود متغيرات بدراستنا تستقر عند الفرق الثاني وإختبارات جذر الوحدة هي متعددة وأشهرها ADF و pp.

2- تحليل التكامل المشترك:

بعد التأكد من درجة إستقرارية متغيرات البحث، سيتم إجراء إختبار الحدود، ومعادلة الإختبار هي من الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{j=1}^{P-1} y_{t-j} + \sum_{j=1}^{K}\sum_{i=0} \beta_{ij}\, \Delta X_{j.t-i} + PY_{t-1} + \varepsilon_t$$

وفرضية هذا الإختبار هي من الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: P = \delta_j = 0 \\ H_1: P \neq \delta_j \neq 0 \end{cases}$$

حيث نقول أن معاملات المتغيرات المتخلفة زمنيا بفترة إبطاء واحدة تختلف معنويا عن الصفر(بمعنى وجود تكامل مشترك)، بعد مقارنة إحصائية F المحسوبة مع القيم الحرجة العظمى (القيم عند I (1)

في حالة ما كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، القيم الحرجة الدنيا (ألقيم عند(0)I في حالة ما كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى.

3- تقدير معاملات طويلة الأمد:

بعد التأكد من استيفاء الشروط الأولية لتطبيق نموذج الإنحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة، والتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بواسطة إختبار الحدود، نقوم بتقدير معاملات الطويلة الأمد بواسطة طريقة المربعات الصغرى (OLS).

4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد كشف إختبار الحدود على وجود علاقة تكامل مشترك، فمن الضروري تقدير نموذج تصحيح الخطأ، لتحليل وتشخيص معامل سرعة تعديل العلاقة، حيث تشير الدراسات إلى أن هذا المعامل يؤكد وجود علاقة تكامل المشترك ما بين المتغيرين إذا توفر فيه شرطيين أساسين، هما سلبية ومعنوية هذا المعامل، ونموذج تصحيح الخطأ يكتب بالشكل التالي:

$$\Delta Yt = \alpha + \sum_{i=1}^{p-1} \gamma i \Delta Y_{t-i} + \sum_{i-1}^{k} \sum_{i=0}^{q-1} \beta_{i-j}\, \Delta X_{j,t-i} - \varphi ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث يشير ECT_{t-1} إلى متغير الأخطاء العشوائية (البواقي) الناتج عن تقدير العلاقة في المدى الطويل متخلفة زمنيا بفترة إبطاء واحد، ويشير إلى معامل سرعة التعديل.

5- تشخيص النموذج:

من خلال إجراء إختبار الإرتباط الذاتي للبواقي، بإستعمال Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Tast وإختبار عدم ثبات التباين، بإستعمال Heteroskesdacity Test : Breusch-Pagan-Godfrey وإختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، بإستعمال Jarque-Bera Test وبالإضافة إلى إجراء إختبار ثبات النموذج (الإستقرار الهيكلي للمعالم المقدرة) والمتمثل في كل من إختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM وإختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي CUSUMSQ.[1]

[1]- جلولي نسيمة، مقران محمد، منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الإقتصادي، دراسة تطبيقية على برمجية EviewsV.10، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الإقتصادي والنمذجة المالية، 14نوفمبر 2019، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت ص4-11.

المبحث الثاني:الطريقة والأدوات والمنهج المتبع

سنوضح في هذا المبحث الطريقة المتبعة في جمع بيانات الدراسة من مجتمع، عينة، أدوات الدراسة، متغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية والقياسية المستخدمة في ذلك.

المطلب الأول: متغيرات الدراسة

سيتم الإعتماد على البيانات السنوية للناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الإقتصادي، وكذا البيانات السنوية المتعلقة

تم الحصول على هذه البيانات من المصدر التالي:

- البنك الدولي.

خلال الفترة الزمنية من 1987 إلى 2020.

المتغير التابع (المفسر): النمو الإقتصادي (GDP)

الجدول رقم (01): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1987 ـ 2020)

القيم: بالألف مليار دينار

السنة	GDP	السنة	GDP	السنة	GDP	السنة	GDP	السنة	GDP
1987	3,23	9944	1,49	2000	4,22	2008	1,10	2015	1,67
1988	3,49	1995	1,99	2002	4,52	2009	9,96	2016	1,75
1989	4,23	1996	2,57	2003	5,25	2010	1,19	2017	1,88
1990	5,55	1997	2,78	2004	6,14	2011	1,45	2018	2,03
1991	8,44	1998	2,83	2005	7,56	2012	1,62	2019	2,05
1992	1,04	1990	3,23	2006	8,50	2013	1,66	2020	1,83
1993	1,16	2000	4,12	2007	9,35	2014	1,72	—	—

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم (01): تطور الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة (1987 ـ 2020).

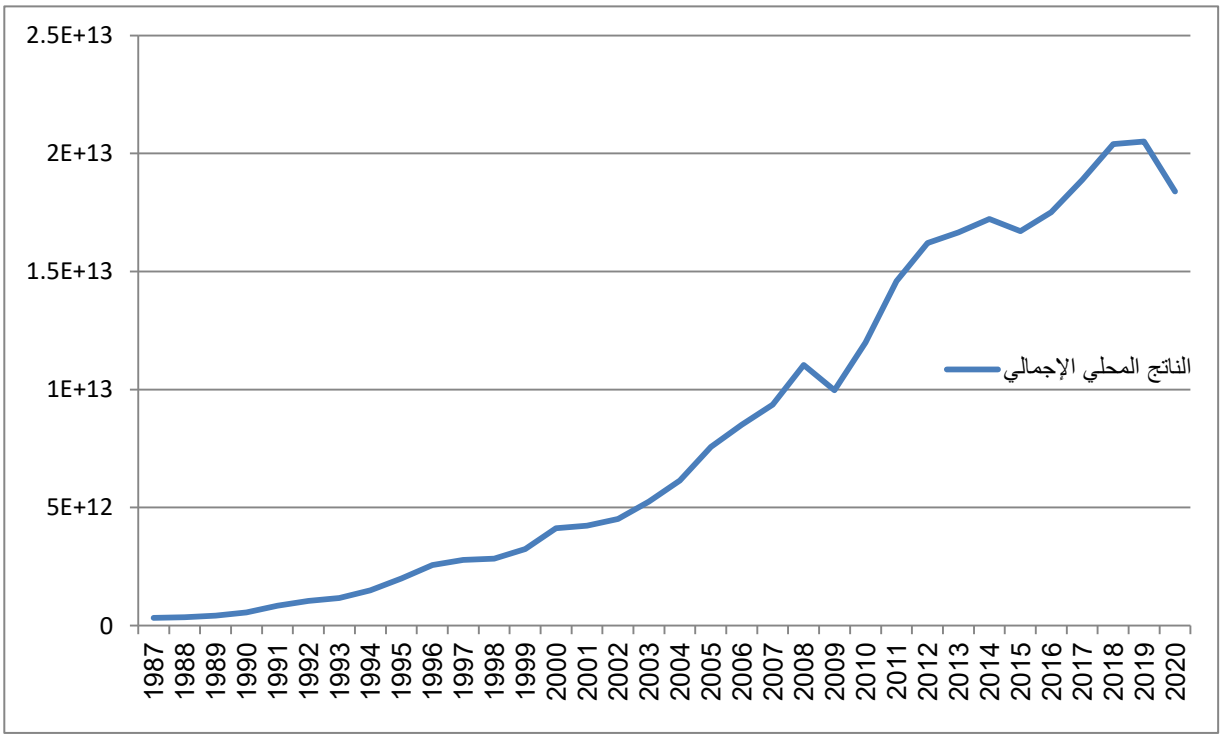

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (01).

من خلال الشكل السابق وفي الفترة 1987–1989 نلاحظ إن الناتج المحلي الإجمالي كان منخفضا وذلك بسبب تدهور قيمة الدينار والتي أدت إلى عجز المؤسسات العمومية والتبادلات التجارية مع المؤسسات المنافسة في الخارج، وفي الفترة1990–2010 تميزت هده الفترة بالإصلاحات الاقتصادية ،وكذا برنامج صندوق النقد الدولي ،وبالتالي عرف الناتج المحلي الإجمالي تذبذبات عديدة خلال هذه الفترة ففي سنة 2009 سجل الناتج انخفاض إلى قيمة 9,96803E+12 .

وخلال الفترة 2010– 2014 شهدا تضاعف في قيمة الناتج المحلي وذلك نتيجة لارتفاع أسعار البترول، وفي سنة 2015عرف انخفاض بلغ 1,67127E+13، ثم بداء يرتفع من سنة 2016 إلى أن وصل إلى القيمة 2,05011E+13 في سنة2019 ثم أنخفض إلى قيمة 1,83838E+13 في سنة 2020 وذلك بسبب الأزمة الإقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا.

المتغيرات المستقلة (المفسرة):

- **إجمالي تكوين رأس المال(K):**

الجدول رقم (02): إجمالي تكوين رأس المال البشري في الجزائر خلال الفترة (1987- 2020)

القيم: بالألف مليار دينار

السنة	K	السنة	K	السنة	K	السنة	K	السنة	K
1987	1,64	1994	1,19	2001	1,51	2008	4,20	2015	7,32
1988	1,77	1995	1,14	2002	1,98	2009	5,16	2016	7,43
1989	1,90	1996	9,26	2003	2,16	2010	5,52	2017	7,76
1990	1,70	1997	7,54	2004	2,54	2011	5,35	2018	7,92
1991	1,40	1998	1,12	2005	2,92	2012	6,34	2019	8,07
1992	1,19	1990	1,00	2006	3,06	2013	6,88	2020	6,82
1993	1,06	2000	1,05	2007	3,70	2014	7,14	—	—

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (02): إجمالي تكوين رأس المال في الجزائر خلال الفترة (1987 ـ 2020).

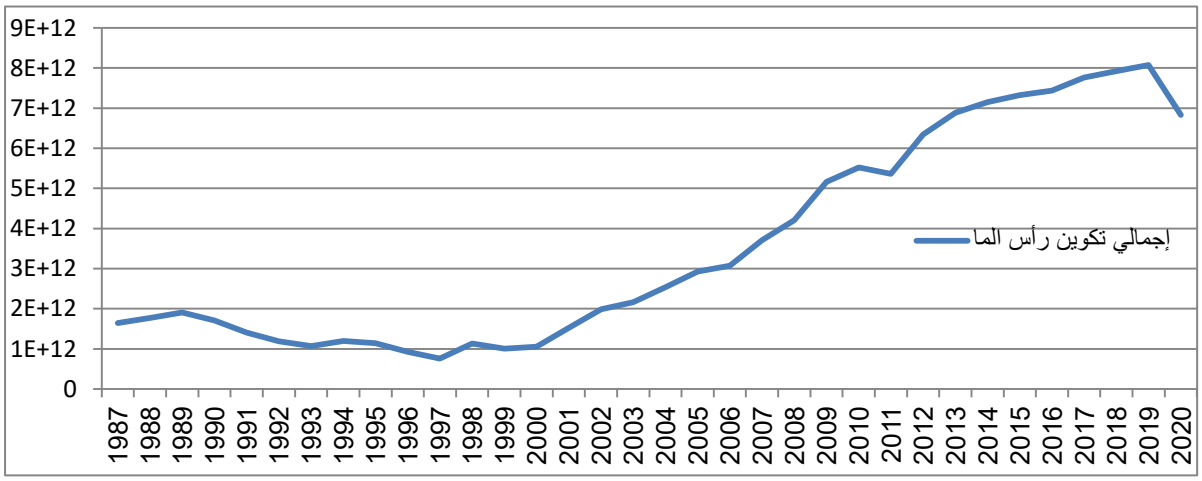

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (02).

من خلال الشكل السابق يتضح أن إجمالي تكوين رأس المال البشري كان مرتفع خلال الفترة 1987-1989 ثم عرف انخفاضا تدريجيا خلال الفترة 1989 – 1997 وذلك نتيجة لتراجع العوائد النفطية وتراجع عدد المؤسسات الإنتاجية العمومية وضعف الإستثمارات الإنتاجية، ليعرف معدل إجمالي تكوين رأس المال البشري إرتفاعا تدريجيا خلال الفترة 1998 – 2010 وذلك بعد إطلاق برامج الإنعاش الإقتصادي وتلاها من البرامج التنموية التي تمحورت أساسا حول دعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية ودعم البنى التحتية للتنمية المحلية، وخاصة بعد إصدار قانون الإستثمار سنة 2006 الذي هدف إلى تشجيع الإستثمار، وخلق مشاريع تنموية جديدة، ليعرف تذبذبات في معدل إجمالي تكوين رأس المال خلال الفترة 2010 – 2019 وذلك بعد إنخفاض حجم الإستثمار المحلي وبالأخص العمومي بعد تراجع أسعار النفط، كما عرف إنخفاض في سنة 2020 وصل إلى القيمة 6,82776E+12 وذلك نتيجة للأزمة الإقتصادية التي واجهتها الجزائر جراء فيروس كورونا.

- **الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي(PR):**

الجدول رقم (03): الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي في الجزائر خلال الفترة (1987 ـ 2020).

السنة	PR	السنة	PR	السنة	PR	السنة	PR	السنة	PR
1987	0,81	1994	0,87	2001	0,91	2008	0,93	2015	0,95
1988	0,82	1995	0,88	2002	0,92	2009	0,93	2016	0,94
1989	0,83	1996	0,89	2003	0,92	2010	0,93	2017	0,95

1990	0,84	1997	0,89	2004	0,92	2011	0,93	2018	0,95
1991	0,84	1998	0,90	2005	0,92	2012	0,94	2019	0,95
1992	0,85	1990	0,91	2006	0,92	2013	0,94	2020	0,96
1993	0,86	2000	0,91	2007	0,93	2014	0,95	—	—

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم (03): الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي في الجزائر خلال الفترة (1987 ـ 2020).

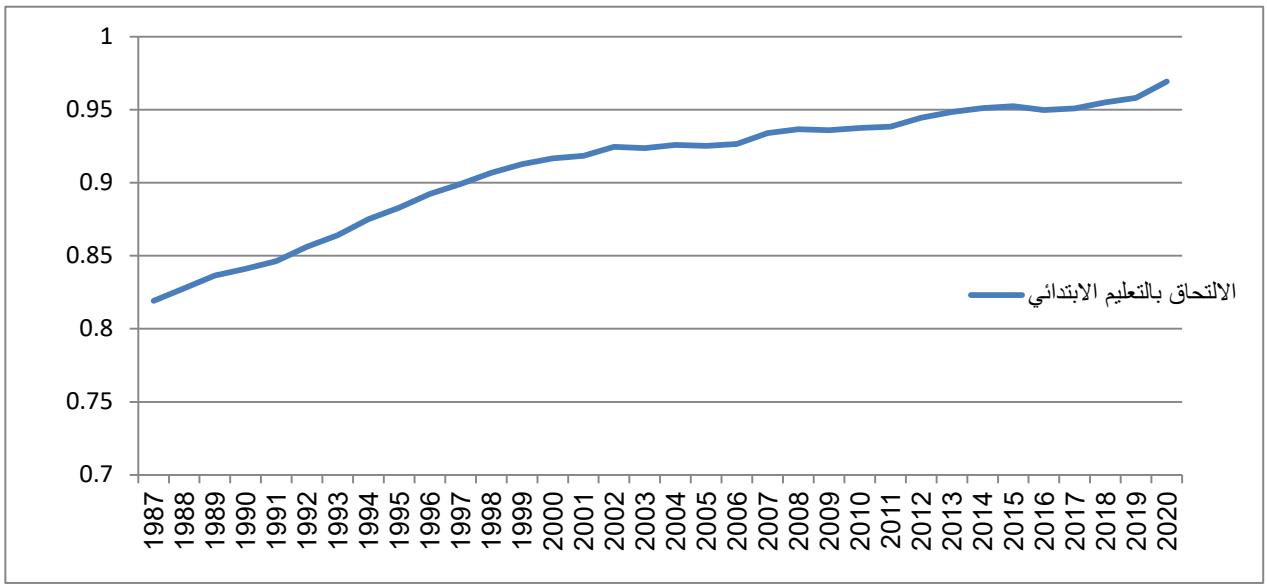

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(03)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي في تزايد مستمر فبينما كان يتجاوز 0,819079995 في سنة 1987، أصبح 0,924610019 في سنة 2002، واستمر عدد الملتحقين بالتعليم في زيادة سنة من ورى أخرى إلى أن وصل إلى 0,969200015 في سنة 2020 وهذا ما يدل على أن الجزائر أولت إهتماما كبيرا بقطاع التعليم وذلك برفع كفاءة المعلمين وتطوير المناهج الدراسية والتوسع في إنشاء المؤسسات التعليمية، وكذا توفير مختلف الخدمات التعليمية والصحية والإجتماعية للمتعلمين وتوفير لهم البيئة الآمنة للتعليم.

- **الإلتحاق بالتعليم العالي (H):**

الجدول رقم (04): الإلتحاق بالتعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (1987 ـ 2020).

السنة	H	السنة	H	السنة	H	السنة	H	السنة	H
1987	9,04	1994	10,46	2001	15,65	2008	27,39	2015	36,78
1988	8,86	1995	10,15	2002	17,37	2009	29,90	2016	42,62
1989	9,38	1996	11,41	2003	18,57	2010	29,88	2017	47,64
1990	10,29	1997	12,53	2004	19,14	2011	31,21	2018	51,36
1991	11,01	1998	13,19	2005	20,87	2012	32,20	2019	52,61
1992	11,14	1990	13,72	2006	21,33	2013	33,89	2020	52,49
1993	10,98	2000	14,44	2007	23,60	2014	34,48	—	—

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم (04): الإلتحاق بالتعليم العالي بالجزائر خلال (1987 ـ 2020).

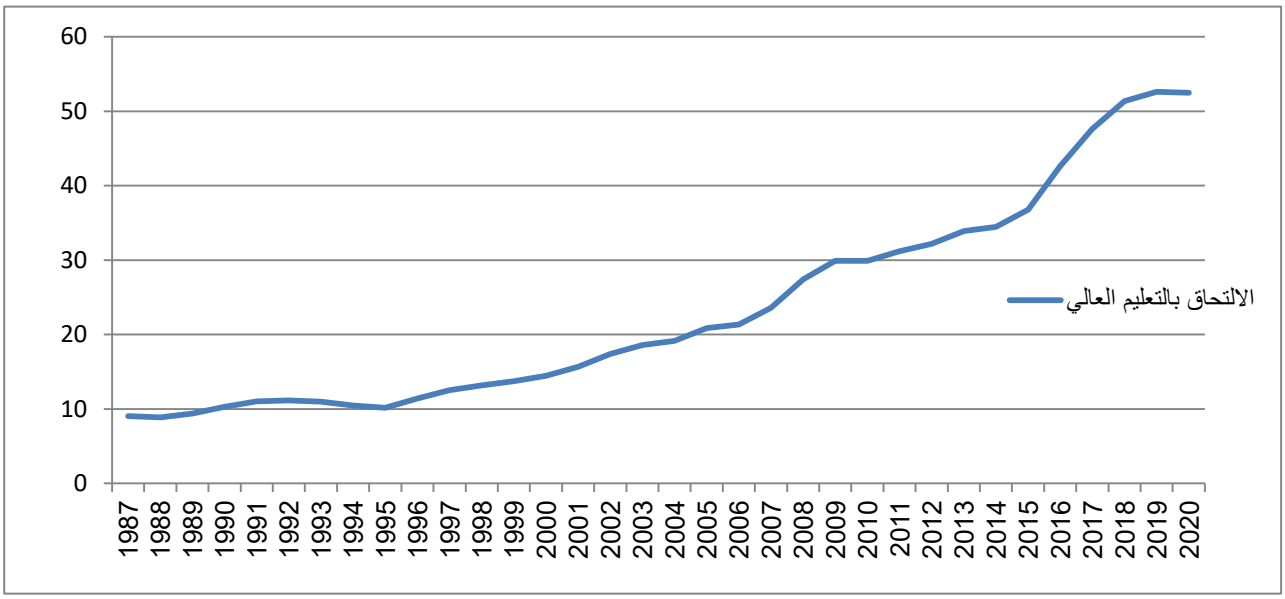

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (04)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن التعليم العالي في الجزائر كان منخفضا خلال الفترة (1987–1989) وذلك لعدم قدرة الجامعة في هذه الفترة الإستجابة للمطالب الإجتماعية والإقتصادية المطروحة نتيجة تأثير التخطيط الإستعجالي للتكفل بالدفعات الطلابية بحيث عانت فيها الجامعات ضغوط أدت إلى عدم إستقرارها في مجالات التنظيم والتسيير، ليعرف إرتفاع معدل الإلتحاق بالتعليم العالي سنة ورى أخرى خلال الفترة 1989 – 2020 ويعود ذلك لما عرفت الجامعة الجزائرية من إهتمام وإصلاحات مما أدى إلى زيادة الملاحظات في عدد الأساتذة المؤطرين. وفي نفس الوقت يبقى هذا التطور في الكم بشكل تحديد ملازمة للدولة الجزائرية.

- **إجمالي القوى العاملة(L):**

الجدول رقم (05): إجمالي القوى العاملة في الجزائر خلال الفترة (1987 ـ 2020)

القيم: بالألف عامل

السنة	L	السنة	L	السنة	L	السنة	L	السنة	L
1987	1877	1994	2290	2001	2906	2008	3542	2015	4131
1988	1954	1995	2336	2002	3071	2009	4139	2016	4016
1989	1954	1996	2397	2003	3192	2010	4227	2017	4007
1990	1997	1997	2480	2004	3254	2011	4191	2018	4075
1991	2022	1998	2642	2005	3291	2012	4202	2019	4318813
1992	2136	1990	2745	2006	3315	2013	4165	2020	4369140
1993	2176	2000	2732	2007	3417	2014	4132	—	—

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم (05):إجمالي القوى العاملة بالجزائر خلال (1987 ـ 2020).

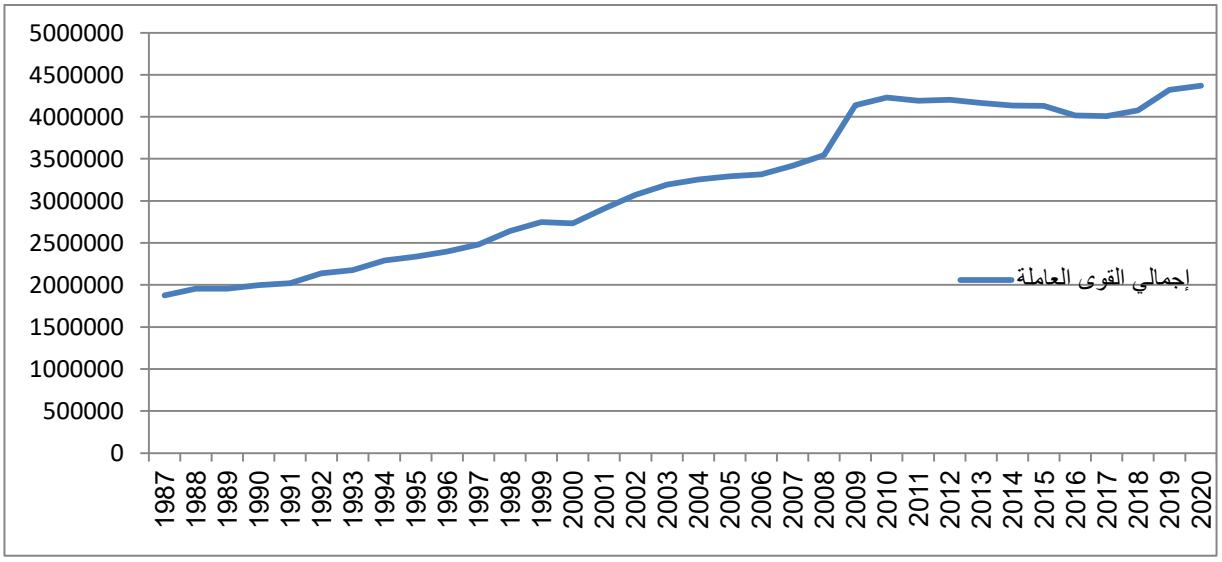

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(05).

من الشكل السابق نلاحظ أن إجمالي القوى العاملة متزايد بشكل مستمر خلال الفترة 1987 – 1990 حيث بلغ أعلى قيمة في هذه الفترة 1997287 سنة 1990، أما خلال الفترة 1990 – 2001 فبلغ عدد إجمالي القوى العاملة 2906695في سنة 2001 لكن بوتيرة متذبذبة ويرجع ذلك لتطبيق برامج التثبيت والتعديد الهيكلي ومالهما من تأثير سلبي على سوق العمل. أما الفترة من 2001–2020 نجد أن عدد إجمالي القوى العاملة كان مرتفع حيث وصل إلى 4369140,132 وهذا يرجع إلى تطبيق الحكومة لبرامج الإنعاش الإقتصادي.

المطلب الثاني: نتائج الدراسة

أولا: الدراسة الإستقرارية

الجدول رقم (06): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

At Level						
		GDP	K	L	PR	H
With Constant	t-Statistic	0.2567	-4.3594	-0.5860	-4.0013	1.9054
	Prob.	***0.9722***	***0.0021***	***0.8605***	***0.0041***	***0.9997***
		n0	***	n0	***	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.1318	-2.4507	-1.6188	-2.1898	-1.8540
	Prob.	***0.5100***	***0.3474***	***0.7636***	***0.4793***	***0.6545***
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.8750	1.8419	3.2832	2.2001	3.0462
	Prob.	***0.0004***	***0.9821***	***0.9995***	***0.9919***	***0.9990***
		***	n0	n0	n0	n0
At First Difference						
		d(GDP)	d(K)	d(L)	d(PR)	d(H)
With Constant	t-Statistic	-3.5196	-2.7164	-4.3972	-2.8548	-3.1653
	Prob.	***0.0139***	***0.0823***	***0.0015***	***0.0621***	***0.0320***
		**	*	***	*	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.2812	-2.4357	-4.3304	-2.8993	-4.2926
	Prob.	***0.0876***	***0.3556***	***0.0087***	***0.1760***	***0.0098***
		*	n0	***	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.8235	-2.6284	-3.4728	-1.5780	-1.8624
	Prob.	***0.0062***	***0.0103***	***0.0011***	***0.1064***	***0.0604***
		***	**	***	n0	*

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews12

يظهر من خلال اختبار ADF الموضح في الجدول رقم (06) أنه لا يمكن رفض فرض العدم القائل بأن المتغيرات لها جذر وحدة عند المستوى، بينما يمكن رفض هذا الفرض عند الفرق الأول لهذه المتغيرات، ومنه فإن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول I(1).

بناء على هذه النتيجة فإنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود.

ثانيا: إختبار التكامل المشترك بإستعمال اختبار الحدود (Bound Test)

قمنا باختبار الحدود (Bound Test) بالإعتماد على برنامج Eviews12 والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار الحدود (Bound Test)

F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
		%1	%5	%10
41.821	الحد الأدنى I(0)	3.29	2.56	2.2
	الحد الأعلى I(1)	4.37	3.49	3.09

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews12

يظهر من الجدول رقم (07) أن قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى ومنه يمكن رفض فرض العدم القائل بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وقبول الفرض البديل.

وبالتالي فإن المتغيرات الإقتصادية هي متغيرات متكاملة فيما بينها، وتحقق علاقة توازنية في الأجل الطويل عند مستويات معنوية 1% ،5% و 10%.

ثالثا: تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل

بما أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فإنه يمكن تقدير العلاقة بينها في المدى الطويل باستخدام نموذج ARDL.

يتم تحديد عدد التباطؤات الأمثل لنموذج ARDL بناء على أدنى قيمة لمعيار Akaike، حيث تم اختيار أقصى عدد فترات للإبطاء بـ 4 فترات وعلى الأساس تم تقدير جميع النماذج الممكنة وتم اختيار النموذج الأمثل والمتمثل في: ARDL(3,2,4,4,4) والشكل رقم (06) يمثل أفضل 20 نموذج تم تقديره:

الشكل رقم (06): يوضح النموذج الأمثل الذي تم اختياره لتقدير النموذج

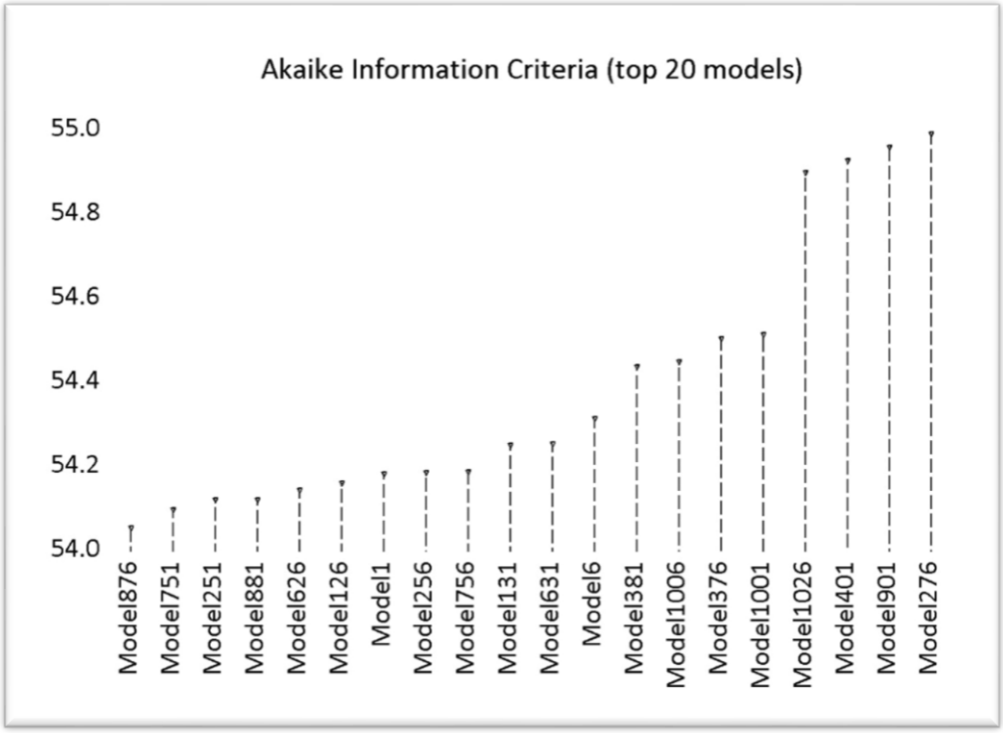

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews12

بناء على نموذج ARDL(3,2,4,4,4) تم تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل، والجدول رقم (08) يوضح نتائج تقدير هذه العلاقة.

الجدول رقم: (08) : نتائج تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل للنموذج

المتغير	B	Prob	الملاحظة
α	2.51E+14	0.0538	معنوية عند 10%
K	10.17649	0.0500	معنوية عند 5%
L	41060029	0.0144	معنوية عند 5%
PR	−3.97E+14	0.0311	معنوية عند 5%
H	1.41E+12	0.0814	معنوية عند 10%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على برنامج Eviews12

النموذج المقدر:

$$GDP = 2.51 \times 10^{14} + 10.17649\ \mathrm{K} + 41060029\ \mathrm{L} - 3.97 \times 10^{14} PR + 1.4110^{14} H$$

يظهر الجدول رقم (08) أن القيمة المقدرة للثابت بلغت 2.51E+14 والقيمة الإحتمالية المرافقة لها هي 0.0538 ومنه فإنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%.

القيمة المقدرة لـ K بلغت 10.17649 والقيمة الإحتمالية المرافقة لها هي 0.0500 ومنه فإنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوبة 5%، وبما أن 10.17649 موجبة فإن إجمالي تكوين رأس المال يؤثر إيجابيا على النمو الإقتصادي.

القيمة المقدرة لـ .L بلغت41060029 والقيمة الإحتمالية المرافقة لها هي 0.0144 ومنه فإنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوبة5%، وبما أن 41060029 موجبة فإن إجمالي القوى العاملة يؤثر إيجابيا على النمو الإقتصادي.

القيمة المقدرة لـ PR بلغت 3.97E+14- والقيمة الإحتمالية المرافقة لها هي 0.0311 ومنه فإنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوبة 5%، وبما أن 3.97E+14- سالبة فإن الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي يؤثر سلبيا على النمو الإقتصادي.

القيمة المقدرة لـ H بلغت 1.41E+12 والقيمة الإحتمالية المرافقة لها هي 0.0814 ومنه فإنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوبة 10%، وبما أن 1.41E+12 موجبة فإن الإلتحاق بالتعليم العالي يؤثر إيجابيا على النمو الإقتصادي.

المطلب الثالث: تحليل وتفسير النتائج:

من خلال ما سبق نستنتج أن النموذج صالح للتطبيق والتحليل كونه اجتاز أغلب الإختبارات المتعددة في منهجية ARDL بنجاح، فمن الناحية الإقتصادية يظهر من نتائج النموذج أن معلمته تتمتع بدلالة إحصائية عند مستوى معنوي 5%، باستثناء متغير الإلتحاق بالتعليم العالي يتمتع بدلالة إحصائية عند مستوى معنوي 10% وهذا يعني أن المتغيرات تفسر النموذج.

- تبين المعادلة أن مرونة إجمالي تكوين رأس المال قدرة بـ 10.17649 أي أن الزيادة بوحدة واحدة في عدد إجمالي تكوين رأس المال سيؤدي إلى الزيادة في النمو الإقتصادي بـ 10.17649 وحدة، وإشارتها الموجبة تأكد العلاقة الطردية بين نمو إجمالي تكوين رأس المال ونمو الناتج المحلي الإجمالي.
- تبين المعادلة أن الإلتحاق بالتعليم العالي قدرة بـ 1.41E+12 أي أن الزيادة بوحدة واحدةفي عدد الإلتحاق بالتعليم العالي سيؤدي إلى الزيادة في النمو الإقتصادي بـ1.41E+12 وحدة، وإشارتها الموجبة تأكد العلاقة الطردية بين نمو الإلتحاق بالتعليم العالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي.
- تبين المعادلة أن مرونة إجمالي القوى العاملة قدرة بـ 41060029 أي أن الزيادة بوحدة واحدةفي عدد إجمالي القوى العاملة سيؤدي إلى الزيادة في النمو الإقتصادي بـ 41060029

وحدة، وإشارتها الموجبة تأكد العلاقة الطردية بين نمو إجمالي القوى العاملة ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

- تبين المعادلة أن مرونة الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي قدرة بـ 3.97E+14- أي أن الزيادة بوحدة واحدة في عدد الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي سيؤدي إلى إنخفاض في النمو الإقتصادي بـ 3.97E+14 وحدة، وإشارتها السالبة تأكد العلاقة العكسية بين نمو الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم وشروط وخطوات منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ثم قمنا بعدها بإجراء الدراسة القياسية لأثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي بالنسبة للجزائر خلال الفترة (1987 – 2020) بإستعمال برنامج Eviews12. وتبين أنه توجد علاقة طردية بين كل من إجمالي تكوين رأس المال البشري، الإلتحاق بالتعليم العالي وإجمالي القوى العاملة مع النمو الإقتصادي. بينما توجد علاقة عكسية بين الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي والنمو الإقتصادي ذات دلالة إحصائية.

الخاتمة

خاتمة:

وفقا لنماذج النمو الحديثة يعتبر الاستثمار في رأس المال البشري من أهم المحددات النمو الاقتصادي على الإطلاق، حتى أصبح اليوم ينظر لهذا الاستثمار أنه من أبرز المؤشرات التي يحكم من خلالها على مدى تطور الاقتصاد لدول، ومن هذا المنطلق حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي خلال الفترة 1987 ـ 2020 في الجزائر وذلك من خلال عدة متغيرات وتم الإعتماد على منهجية الإنحدار الذاتي للفجوة الموزعة ARDL، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- النمو الاقتصادي يمثل الزيادة المستمرة لكمية السلع والخدمات.
- أشارت نظريات الإستثمار في رأس المال البشري إلى وجود علاقة إيجابية بين الإستثمار والتعليم حيث التعليم يمثل الإستثمار في رأس المال البشري.
- القيمة المقدرة لمعامل إجمالي تكوين رأس المال البشري كانت موجبة ومعنوية، حيث أن الزيادة في إجمالي تكوين رأس المال البشري بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي بـ 10,17649 واحدة وإشارتها موجبة تؤكد العلاقة الطردية بين إجمالي تكوين رأس المال و الناتج المحلي الإجمالي.
- أشارت نتائج التحليل القياسي إلى أن تأثير نسبة الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي كانت سالبة وذو دلالة إحصائية معنوية على النمو الإقتصادي، فعند زيادة الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي بوحدة واحدة يؤدي إلى إنخفاض النمو الإقتصادي بـ 3.97E+14- وحدة، وإشارتها السالبة تؤكد العلاقة العكسية بين الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي والناتج المحلي الإجمالي وهذا لا يوافق الفرضية الأولى القائلة أن التعليم لا يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي إيجابيا من خلال الإلتحاق بالتعليم، وبالتالي الفرضية الأولى مرفوضة.
- أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الإلتحاق بالتعليم العالي والنمو الإقتصادي حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في الإلتحاق بالتعليم العالي سيؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي بـ 1.41E+12 وحدة، وإشارتها الموجبة تؤكد وجود علاقة طردية بين نمو الإلتحاق بالتعليم العالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي وهذا يوافق الفرضية الثانية القائلة بأن التعليم يؤثر من خلال الإلتحاق بالتعليم العالي على الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي نستنتج أن الفرضية الثانية مقبولة.
- وجود تأثير إيجابي لإجمالي القوى العاملة على النمو الإقتصادي في المدى الطويل، وهذا ما يتفق مع النظرية الإقتصادية ويوافق الفرضية الثالثة القائلة بأن رأس المال البشري يؤثر على النمو الإقتصادي من خلال الإستثمار في اليد العاملة، بحيث أنه إذا زاد إجمالي القوى العاملة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي بـ 41060029 وحدة وإشارتها

الموجبة تؤكد العلاقة الطردية بين نمو إجمالي القوى العاملة ونمو الناتج المحلي الإجمالي ومنه يمكن القول أن الفرضية الثالثة مقبولة.

التوصيات:

إستناد إلى النتائج السابقة يمكننا الخروج ببعض التوصيات التي نراها مناسبة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ✓ ضرورة انتهاج سياسات حكومية فعالة لتعزيز الإستثمار في رأس المال البشري لتدعيمه بشتى الطرق الحديثة.
- ✓ ضرورة الزيادة في إجمالي تكوين رأس المال البشري وإجمالي القوى العاملة لتعزيز دورهما في النمو الإقتصادي.
- ✓ الإعتماد على التقنيات الحديثة في الإستثمار في رأس المال البشري لزيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق التنمية الإقتصادية.

قائمة المصادر

والمراجع

❖ **الكتب:**

1. أحمد حسين بتال، التكامل المشترك وفق ARDL Cointegration مع تطبيق Eviews، جامعة الأنبار، كلية الإدارة والاقتصاد، جوان 2020
2. أسامة محمد الفيل، نظرة إلى المستقبل، الإستثمار في الإنسان، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2001،
3. رواء زكي الطويل، محاضرات في الإقتصاد السياسي، نشر AL Manhal، 01/01/2010،
4. سهيل حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2007،
5. علي حاتم القريشي، إقتصاديات التنمية، دار الكتب والوثائق، الطبعة الأولى، بغداد، 2017
6. علي مزاحم حبيب السامرائي، الإستثمار في رأس المال الفكري، دار الأكاديمي للنشر والتوزيع،2021/01/09،
7. فاروق عبده فليه، اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة، الطبعة الأولى، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003
8. فريديريك م شرر، تعريب على أبو عمشة، نظرة جديدة للنمو الإقتصادي وتأثره بالإبتكار التكنولوجي، مكتبة العبيكان، السعودية، 2002
9. مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2007.
10. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، تحليل الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005

❖ **المذكرات والأطروحات:**

11. بن العارية أحمد، تقييم العائد الاقتصادي للتعليم العالي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان، 2016/2015،
12. زبيدة خليل عبد الله إبراهيم، اثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة (2000–2018)، بحث تكميلي مقدم لاستيفاء درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، ديسمبر 2020م

13. سمير صلحاوي، الإستثمار في رأس المال البشري وأثره على الأداء، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم في علوم التسيير، تخصص إدارة الموارد البشرية ، قسم علوم التسيير، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر ، 2017-2018،

14. عبد الحفيظ عيسى، مساهمة القطاع الخاص في النمو الإقتصادي- دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر- رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمان، الجزائر، 2015،

15. فاطمة صباح، أثر التعليم على النمو الاقتصادي، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إقتصاد التنمية، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان ، 2008/2007،

16. محمد عيسى إبراهيم عبد الله، محددات النمو الاقتصادي في السودان وفق مؤشرات التنمية المستدامة (1992-2016)، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي (القياسي) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، فبراير 2019م

17. الوليد قسوم ميساوي، أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ1993، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018

➢ **المجلات والملتقايات:**

18. جلول نسيمة، مقران محمد، منهجية الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الإقتصادي، دراسة تطبيقية على برمجيةEviewsV.10، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الإقتصادي والنمذجة المالية، 14نوفمبر 2019، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت.

19. حمايدية مروة، بن قدور علي، قياس العلاقة بين الإستثمار في رأس المال البشري والنمو الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، جامعة أحمد دراية أدرار، العدد السادس ، 2018

20. زكي عبد المعطي أبو زياد وعبد الفتاح أحمد نصر الله، اثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين، دراسة قياسية تحليلية خلال الفترة (1995-2018)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد6، العدد 15، 2021

21. زلماط مريم، بغداد فوزية، واقع الاستثمار في رأس المال البشري والمحافظة عليه – حالة بمؤسسة إتصالات الجزائر، مجلة الجزائر للموارد البشرية، الجزائر، المجلد6، العدد1، 2021،

22. عزالدين حيدر وعمار إبرهيم، أثر الاستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (1990–2018)، مجلة جامعة تشرين للبحوث العلمية –سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 39عدد5،2017.

23. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، 2012،

المراجع باللغة الأجنبية

24. James J -Heckman ، China ‘S Human Capital investment.،Department of Economics, The University of Chicago،United States، China EconomicReview 16 (2005) 50–70.

25. -Syed MohsinKazim, kazim Ali and Ghamze Ali،" Impact of Human capital on EconomicGrowth: Evidence from Pakistan "،Apublication of the Sustainab le Deve lopmentpolicy Institute (SDPI)،First edition:October 2017

26. [1]-UchechiOShirleyAnaduaka،Human Capital Development and EconomicGrowth The Nigeria Experience International journal of AcademicResearchin Business and Social Sciences،April2014،vol.4،NO.4.

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الإستثمار في رأس المال البشري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1987 ـ 2020) حيث تم إعتبار المتغيرات تكوين إجمالي رأس المال البشري وإجمالي القوى العاملة بالإضافة إلى الإلتحاق بالتعليم العالي و الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي ليمثلون الإستثمار في رأس المال البشري والناتج المحلي الإجمالي ليمثل النمو الإقتصادي، حيث تم إعتماد نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL بعد تحقق شروط تطبيقه، حيث خلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي بين كل متغيرات على النمو الإقتصادي بإستثناء متغير الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي، حيث أشارت الدراسة أنه يؤثر سلبيا على النمو الإقتصادي.

الكلمات المفتاحية: إستثمار في رأس مال بشري، نمو إقتصادي، نموذج إنحذار ذاتي للفجوات الموزعة ARDL.

Summary :

This study aimed to know the impact of investment in human capital on economic growth in Algria during the period (1987 – 2020) where the variables were considered the formation of total workforce in addition to enrollment in higher education and enrollment in primary education to represent economic growth, where the ARDL model was adopted after the conditions of its application were met, where the results of the study concluded that there is a positive effect between all variables on economic growth, with the exception of the primary education enrolment variable, which the study indicated has a negative impact on economic growth.

Key words: Investment in human capital, economic growth, self-model regression of gaps distributed ARDL.